مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦١٢

الاثنين ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد نيبنزيا/السيد بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستوريفا
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد جانغ جون
	غينيا الاستوائية	السيد إدجانغ ناغا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا، إيطاليا، باكستان، بنغلاديش، جمهورية تنزانيا المتحدة، رواندا، السنغال، سيراليون، فيجي، كندا، مصر، المغرب، نيبال، الهند إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

قبل عام ونصف أطلق الأمين العام مبادرته المعنونة ”العمل من أجل حفظ السلام“، والتي تدعو جميع أصحاب المصلحة في حفظ السلام – الأمانة العامة والدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية – إلى التصدي بشكل جماعي للتحديات التي تواجه حفظ السلام. يجب علينا جميعا أن نتذكر المخاطر. حفظ السلام أداة أساسية متعددة الأطراف لمنع نشوب الصراعات، والحد من خطر الوقوع مجدداً فيها والتوصل إلى سلام دائم، وقد نجح في تحقيق ذلك في العديد من البلدان. يؤدي حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة اليوم دوراً وقائياً حاسماً في مواقع انتشارهم، وهم يحمون ملايين الأشخاص الضعفاء في جميع أنحاء العالم.

وبينما أحرزنا تقدماً في التصدي للتحديات التي تحدث عنها الأمين العام في آذار/مارس ٢٠١٨، لا يزال العديد منها قائماً. إن البلدان والشعوب التي نخدمها وحفظة السلام الذين يخاطرون بأرواحهم من أجل السلام لا يستحقون سوى أفضل ما يمكننا تقديمه. ويبقى على عاتق كل واحد منا عبء أداء دورنا في ذلك.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر كل دولة عضو على دعمها لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام – باعتبارها مساهمة بقوات وأفراد شرطة، ومساهمة مالية، وأعضاء في الجمعية العامة ومجلس الأمن. اليوم سأتحدث عن النتائج التي نحققها من خلال جهودنا المستمرة والمنهجية لتعزيز حفظ السلام. وسألفت الانتباه أيضًا إلى المجالات التي تحتاج إلى إحراز المزيد من التقدم الجماعي، وأتطلع إلى سماع الخطط الخاصة بالدول الأعضاء لتمكيننا من المضي قدمًا في جدول أعمال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

إن الحلول السياسية شرط أساسي لتحقيق السلام الدائم، والسعي وراء هذه الحلول هو في صلب جدول أعمال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. في كل بلد ننتشر فيه وتسمح ولاياتنا بذلك، تكون مهامنا استباقية في الحفاظ على حيز للحلول السياسية التي يتم السعي إليها. في جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، ومن خلال العمل بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى قد استفادت من ولايتها السياسية الأقوى والوضع الأمني القوي لحفظة السلام التابعين لها في تهيئة بيئة قادت الحكومة والجماعات المسلحة الرئيسية الأربع عشرة

إلى التوقيع على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في شباط/فبراير.

لقد قمت، وسأواصل القيام، بدوري قدر المستطاع لتحقيق السلام لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وقمت مع مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، الذي أشيد به ليس بصفته صديقاً فحسب بل والأهم من ذلك بصفته شريكًا قويًا من أجل السلام، بزيارة البلاد مرتين هذا العام، أولاً في كانون الثاني/يناير من أجل تشجيع الأطراف على التوصل إلى اتفاق، ومرة أخرى في نيسان/أبريل لتشجيع الأطراف على مواصلة التنفيذ. ونعتزم أنا والمفوض شرقي العودة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى الشهر المقبل. حتى الآن الآثار الإيجابية للاتفاق واضحة، بما في ذلك الانخفاض الملحوظ في أعمال العنف من العام الماضي إلى اليوم.

وبالمثل، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتنفيذ الاتفاق السياسي الموقع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ عاملاً فعالاً في ضمان الحيز السياسي اللازم لأول عملية انتقال سلمي على الإطلاق للسلطة الديمقراطية في شباط/فبراير. وكما لاحظ الأمين العام عندما كان في البلاد قبل بضعة أيام، توجد الآن فرص جديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتعزيز السلام والتنمية.

إن جهودنا لدعم مساعي تحقيق السلام على المستوى الوطني تستكملها مساهماتنا في بناء السلام على المستوى المحلي. ففي دارفور، على سبيل المثال، استمرت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في دعم الحل السلمي للنزاعات على الأراضي والنزاعات بين القبائل، مما أدى إلى الفصل والوساطة في أكثر من ٢ ٠٠٠ نزاع في العام الماضي.

إن الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك عبر منظومة الأمم المتحدة، هي أمر حاسم في كل بلد نعمل فيه، لا سيما في تيسير عمليات الانتقال. في دارفور، نعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي للتخطيط لانتقال العملية المختلطة من حفظ السلام إلى بناء السلام بهدف منع الوقوع مجدداً في الصراع بعد خروج البعثة في نهاية المطاف. وقد قامت العملية المختلطة والفريق القطري للأمم المتحدة بدور رائد في وضع نهج للتنفيذ المشترك من خلال وظائف الاتصال الحكومية، والتي توفر دعماً محدد السياق يستجيب للاحتياجات المحلية ويزيد من قدرة الفريق القطري على دعم أنشطة بناء السلام، مع تعزيز الشراكة مع السلطات المحلية .

إن المصدقين على إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التابع لمبادرة الأمين العام التزموا بالاضطلاع بولايات واضحة ومركزة ومتسلسلة وذات أولويات وقابلة للتحقيق تقابلها موارد مناسبة. ونحن ممتنون للجهود التي بذلها القائمون على صياغة النص، ومجلس الأمن ككل، لتجسد الأولويات المحددة في الولايات الحديثة. ولكننا نحث أيضا الدول الأعضاء، بوصفها أعضاء في مجلس الأمن والجمعية العامة، على ضمان تخصيص أولويات جديدة تتسق مع الموارد. على سبيل المثال، أدى عدم الاستقرار في وسط مالي إلى وضع أولوية استراتيجية ثانية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ألا وهي دعم استعادة سلطة الدولة وحماية المدنيين في المنطقة، ولكن دون الزيادة المتناسبة في الموارد.

بالإضافة إلى ذلك، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد على أهمية الانخراط السياسي الموحد من قبل الدول الأعضاء – أعضاء المجلس، وكذلك الدول الأخرى التي لديها مصالح في النزاعات التي يتم فيها نشر عملياتنا. إن روح المسؤولية المتبادلة ومسؤولية كل دولة تقع في صميم مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، وليس هناك ما هو أكثر أهمية من السعي لإيجاد حلول دائمة للصراعات وعدم الاستقرار.

إن البيئات السياسية والأمنية المتقلبة التي يتم فيها نشر العديد من بعثات حفظ السلام تتطلب عناصر عسكرية وشرطية ومدنية مجهزة تجهيزاً جيداً وذات اتجاهات وأوضاع سليمة من أجل القيام بعمليات انتشار مرنة وسريعة.

هذا هو السبب في أننا بصدد تغيير نهجنا في مجال حفظ السلام. وتتركز جهودنا على تكييف آثار البعثات وتعزيز القدرة على ضمان اتباع نهج عملي أكثر قوة وفعالية ووعيًا وتكاملاً.

وعلى سبيل المثال، إنتقلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من قواعدها الثابتة في العديد من المواقع لتحل محلها كتائب سريعة الانتشار. وتعزز الكتائب القابلة للنشر السريع حركتنا وقوتنا، وهي تشكل في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، جزءا من حماية البعثة من خلال مفهوم الإسقاط. فالكتائب سريعة الانتشار قادرة على الانتشار السريع لمنع وتخفيف ومعالجة تهديدات الحماية عند ظهورها. وقد استكملت هذه التغييرات في الأثر والوضع والعقلية بتدابير حماية أخرى، بما في ذلك إنشاء شبكات إنذار مجتمعية ودعم الجهود الوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب.

وعندما اندلعت سلسلة من الهجمات المروعة ضد المدنيين في مقاطعة إيتوري في عام ٢٠١٨، أرسلت الكتائب السريعة الانتشار التابعة للبعثة أربع قواعد عمليات نشر مؤقتة إلى مناطق العنف المشتعلة. ووفّرت عمليات النشر هذه حيزًا أمنيًا ضروريًا للموظفين المدنيين لإجراء مراقبة حقوق الإنسان والمشاركة المجتمعية المحلية وتوفير درجة من الثقة بين السكان للسماح للأشخاص بالعودة إلى قراهم. لأنني عدت من جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل بضعة أيام فقط، فيمكنني أن أؤكد للمجلس أن المعنويات الجديدة للكتائب القابلة للنشر السريع تتجاوز وحدات البعثة نفسها بأكملها. لكننا بحاجة إلى القيام بالمزيد لا سيما في المناطق المتضررة من أكثر الجماعات المسلحة وحشية والتي تتأثر أيضًا بتفشي فيروس الإيبولا.

وجرى في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إنشاء وحدات عسكرية ذات قدرات استعداد وحماية عالية للتخفيف من التحديات التي تواجه التنقل بسبب التضاريس الصعبة. وبالإضافة إلى ذلك، تمت ترقية مستوى ميكنة كتائب المشاة لضمان تعزيز الحماية. كما أن هناك تعديلات على وضع القوات جارية هناك، مع خطة جديدة للقاعدة تهدف إلى تحقيق قدر أكبر من التفاعل والمرونة التشغيلية. وخلال الأيام القليلة الماضية ومن أجل تخفيف التوتر بين الجماعات المسلحة في منطقة بيراو في شرق البلد ،تمكنت البعثة من نشر التعزيزات العسكرية بسرعة مع الانخراط بنشاط في الوساطة مما أدى إلى نزع فتيل التوتر بشكل كبير.

كما نحقق نتائج في جهودنا لتقليل عدد الوفيات في عمليات حفظ السلام. وكما هو موضح في الوثيقة التي تم تعميمها، كان عدد الوفيات نتيجة للهجمات العنيفة أقل بشكل كبير في عام ٢٠١٨ حيث انخفض ليصل إلى ٢٧ هجوما، وبعد تسعة أشهر الأولى من هذا العام بلغ ٢١ هجوما. وهذا رقم منخفض للغاية مقارنة بالفترة التي تم خلالها إطلاق خطة العمل لتحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٧، تابعنا كما يتذكر الحاضرون وقوع ٥٨ حالة وفاة مأساوية نتيجة لهجمات عنيفة.

وأصبحنا الآن في مالي حيث لا تزال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أصعب بعثة لأمن حفظة السلام، أكثر فاعلية في مواجهة تهديد الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، مما أسفر عن سقوط عدد أقل من القتلى نتيجة الكشف عن المزيد من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتحييدها. إن مخيماتنا محمية بشكل أفضل ووحداتنا

مجهزة بشكل أفضل بمركبات مضادة للألغام. وبطبيعة الحال يظل الكثير مما يتعين القيام به، ولا يزال قتل ولو فردا واحدا من حفظة السلام أمرا غير مقبول بالنسبة لنا.

وشجعتنا استجابة الدول الأعضاء لتزويد بعثاتنا بالأصول والمعدات المتخصصة. وكما يرى أعضاء المجلس في الوثيقة المعروضة عليهم، تم تقليل عدد الوحدات التي بها فجوات كبيرة في المعدات؛ لكننا نحتاج للقيام بالمزيد.

وفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تشمل الثغرات في القدرات وحدة متوسطة لطائرات هليكوبتر في غاو ووحدتين من طائرات الهليكوبتر المتوسطة التسليح في موبتي وكيدال ووحدة للمخابرات والاستطلاع في تمبكتو. علاوة على ذلك، لا يزال ثمة نقص في قدرات متخصصة وعالية الأداء لحفظ السلام، لا سيما في العناصر التمكينية الحاسمة، مثل المهندسين متعددي الأدوار ووحدات النقل والإشارات والطيران والوحدات الطبية والقدرات القابلة للنشر بسرعة والوحدات الناطقة بالفرنسية.

وأصبحت التكنولوجيا على غرار المركبات الجوية بدون طيار، ونُظم الاستشعار والإنذار، وأجهزة الاستشعار عن بعد، ضرورية بنفس القدر بالنسبة للأفراد النظاميين. ونحن نتطلع إلى مواصلة العمل مع جميع البلدان المشاركة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، وكذلك الشركاء الراغبين في معالجة هذه الفجوات وضمان الاستعداد التشغيلي الكامل. وتحقيقًا لهذه الغاية، فإننا ندعم ونشجع الحلول المبتكرة مثل الدول المساهمة بالمعدات أو عمليات النشر المشتركة.

وبطبيعة الحال، فإننا بحاجة أيضًا وبشكل متزايد إلى أن تأتي البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة مزودة بمركبات يمكنها تحمل تأثير أكبر للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، بما في ذلك ناقلات الجنود المدرعة المحمية من الألغام. وفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بسبب التهديد المستمر، لا تزال ثمة ٨٠ ناقلة جند مدرعة إضافية ذات معايير للحماية من الألغام، على الرغم من التقدم الذي ذكرته سابقًا. ويتم تعميم معلومات أكثر شمولية بشأن متطلبات قدرتنا، على المجلس بانتظام من خلال الورقة الموحدة لتأهب القدرات المتاحة أيضًا على موقع نظام تأهب قدرات حفظ السلام على شبكة الإنترنت.

ويعد تحسين الوعي بالحالة عنصرا حاسمًا من أجل القيام بعمليات فعالة ونحن نحرز تقدماً في هذا الصدد. وقد أُنشئت آليات لتنسيق عمليات الاستخبارات في عمليات حفظ السلام، في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لضمان التنسيق فيما بين جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في الاستخبارات المتعلقة بعمليات حفظ السلام، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام. وتعمل تلك الآليات بالفعل على تعزيز الكفاءة والتنسيق بين العناصر العسكرية والشرطية والمدنية.

وتسترشد جهودنا لتعزيز الأداء أيضا بأحكام القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨)، وقد أحرزنا تقدما كبيرا في هذا الصدد. ويعتبر تعزيز التقييمات الداخلية للأداء عنصرا أساسيا في خطة العمل وتنفيذ القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨). ومنذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قمنا بـ ١٦ زيارة سابقة للنشر، وهذا مفهوم تم إنشاؤه كجزء من جهودنا لتحسين تأهبنا. وقد أدت هذه الزيارات المعززة قبل النشر إلى تحسينات كبيرة في الاستعداد التشغيلي لوحداتنا.

كما نُجري تقييمات لقائد القوة ومفوض الشرطة تعطينا نظرة شاملة على نقاط القوة والقدرات والقيود في كل وحدة. وقد أتاحت لنا اتخاذ قرارات اختيار أكثر استنارة من خلال اجتماعات الأداء الشهرية التي أترأسها. وتمكّن تلك

الاجتماعات، جنبًا إلى جنب مع التحقيق المستقل المنهجي لكل حالة كبيرة من حالات الفشل في الأداء، من المشاركة المحددة الأهداف مع الدول الأعضاء، بما في ذلك اتخاذ تدابير تصحيحية عند الحاجة. وفي الحالات التي واجهنا فيها نقصًا في الأداء، قمنا بنشر موجهين أو أفرقة تدريب أو تعديل الجداول الزمنية للنشر أو حتى إعادة أجزاء من وحدات أو وحدات بأكملها. ونظرنا في مثل هذه الحالات أيضًا في الأمور التي يجب تغييرها في طريقة تنظيم أو تشغيل البعثات، بما في ذلك المسائل الرئيسية المتعلقة بالوعي بالأوضاع والتخطيط والتنسيق المتكاملين بين ركائز المهمة.

ويوفر تطبيق نظام تقييم الأداء الشامل في ست بعثات منصة لتقييم الأداء العام لبعثاتنا بما في ذلك عناصرها الفردية. ويكشف تحليل الأداء الأولي الذي أجري في البعثات الأربع الأولى أن نظام تقييم الأداء الشامل قد عزز وحدة الهدف والتخطيط متعدد العناصر مع تعزيز جمع البيانات.

وأصبحنا أكثر ذكاء في نهجنا الخاص بالتدريب. وقمنا في إطار سعينا لتحسين الأداء، بتغيير الطريقة التي نتفاعل بها مع البلدان المساهمة بقوات وتلك المساهمة بأفراد شرطة، سواء من حيث ما يمكننا القيام به من أجلها أو ما يمكنها القيام به في مجال حفظ السلام. ونحن نتواصل على سبيل المثال مباشرة مع مخططي القوات الوطنية، ونقوم بتنظيم ندوات الاستعداد التشغيلية التي تزود البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بأحدث السياسات، ومنحها الفرصة للتفاعل مباشرة مع كبار المسؤولين في إدارة عمليات السلام.

ومن أجل مساعدة البلدان الجديدة المساهمة بقوات، فإننا نقدم أيضًا المشورة بشأن توليد القوة ونشجعها على عدم نشر إلا قوات يمكنها تدريبها باستمرار على معايير الأمم المتحدة من خلال دورات متعددة. لقد قمنا بنشر أفرقة تدريب متنقلة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لتوفير تدريب يتعلق بالسياق والمهارات بدءاً من حرب الغابات التي تشتد الحاجة إليها في كيفو إلى صنع القرار العسكري التكتيكي، وقد وضعنا ونستخدم آلية التنسيق الخفيفة، التي تنسق وتمنع تضارب جهود التدريب الثنائية.

وستعزز العديد من تلك التدابير سلامة وأمن حفظة السلام، لكننا نتخذ أيضًا تدابير محددة لضمان حصول موظفينا على أفضل علاج في حالات الإصابات أو الأمراض. ويعتبر الإجلاء الطبي للمصابين أساسيا للحماية الذاتية. وشرعنا في تنفيذ برنامج طموح للإصلاح الصحي لوضع سلسلة من الرعاية الموثوقة والآمنة من مكان الإصابة إلى المستشفى. وقد ساعدت التدريبات على الإجلاء الطبي للمصابين التي تجري بانتظام في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كل بعثة على تحديد التحسينات اللازمة وإبلاغها بسياسة الإجلاء الطبي للمصابين المنقحة.

كما سيتم تحسين الأداء من خلال تحسين المعايير الواردة في الأطر والمبادئ التوجيهية. ونحن نعمل على طرح أو تنقيح وتحديث الإرشادات في العديد من المجالات، مثل سياسة إدارة الأسلحة والذخيرة، ودليل القيادة العليا بشأن إغلاق الكيانات الميدانية، ودليل الاستخبارات العسكرية في مجال حفظ السلام. ومن خلال هذا التوجيه، يكون لعملياتنا وأفراد حفظة السلام أطر عمل واضحة عند الاستعداد لأداء واجباتهم ويمكن أن يكون لهم تأثير ميداني أفضل.

يجب أن يقوم حفظ السلام على قواعد وتوجيهات، ونحن نعمل صوب تحقيق ذلك الهدف.

ويشكل تحسين عدد النساء في صفوف حفظة السلام أمرا أساسيا لتحسين أداء عمليات حفظ السلام. فحفظ السلام بعدد أكبر من النساء، ببساطة، أكثر فعالية. وقد قمنا بزيادة عدد النساء في صفوف حفظة السلام النظاميين. فقد تضاعف عدد ضباط الأركان من النساء والمراقبات العسكريات مما كان عليه الأمر في ٢٠١٧. ومن ناحية أخرى، لم يزدد عدد النساء في الوحدات المشكلة سوى من ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٤,٤ في المائة في تموز/يوليه من هذا العام. ولتحسين انخراطنا مع المجتمعات المحلية، نشرنا ٥٤ فصيلة اشتباك، نصفها من النساء، ضمن كتائب مشاة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن هذه الوحدات بالغة الفعالية في بناء الثقة مع مجتمعات ضعيفة من خلال منعها للتوترات ومساعدتها في الحد من أعمال العنف. وزيادة عدد النساء في صفوف حفظة السلام أمر مشجع ولكنه بطيء جدا، ولا سيما بالنسبة للوحدات المشكلة. وأدعو البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة إلى مضاعفة الجهود لنشر المزيد من النساء.

فحتى عندما يكون الأداء مثاليا، تتقوض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام برمتها عندما تنتهك معاييرنا للسلوك. ولا يكون ذلك أكثر ضررا منه في حالة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد بذلنا جهودا متضافرة، بالشراكة مع الدول الأعضاء لمنع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وعلى الرغم من أنه من الصعب تحديد أثر مباشر لأي مبادرة وحيدة فإن جهودنا تحدث أثرا. فقد شهدنا اتجاها تنازليا مستمرا في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين من ١٠٤ ادعاءات في العام ٢٠١٦ إلى ٥٥ في العام ٢٠١٨. وتظل يقظتنا المستمرة تشكل أولوية قصوى. وسنواصل تعزيز المنع والمساءلة عن سوء السلوك وتعزيز المساعدة المقدمة إلى ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولكن، بطبيعة الحال، إذا أردنا أن نحقق هدفنا المتمثل في المضي قدما في مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات حفظ السلام، فإننا بحاجة أيضا إلى التعاون الكامل من قبل جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

(تكلم بالفرنسية)

إن الشراكات هي لب مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وتبدأ هذه الشراكات من داخل الأمم المتحدة نفسها. فالتقدم المحرز في تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، الذي أشرت إليه، جاء نتيجة لتعاون وثيق بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم العملياتي وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. وأود أن أشكر زميلي وكيلي الأمين العام، أتول كهاري وجان بيغل، علاوة على كاثرين بولارد، وأفرقتهم على جهودهم المشتركة في تعزيز مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وأتطلع إلى مواصلة قيادة ذلك الجهد مع هاتين الإدارتين، وكذلك مع جميع العاملين في الأمانة العامة الذين يساعدوننا على تحقيق أهدافنا.

كما أن التقدم الذي أحرزناه يعزى كذلك إلى العمل الجماعي الذي اضطلعنا به على نطاق أوسع داخل الأمم المتحدة، بصفة خاصة مع الوكالات والصناديق والبرامج. ومن الأمثلة البارزة على ذلك التعاون المكثف والقيم في مكافحة فيروس إيبولا فيما بين منظمة الصحة العالمية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والشركاء الآخرين. ويتعين علي كذلك أن أشير إلى إنهاء عمليات حفظ السلام في هايتي والعملية الانتقالية الجارية، التي تجري عن طريق التعاون الوثيق جدا فيما بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام والعديد من الجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة.

ومع ذلك، فإن نجاح مبادرة العمل من أجل حفظ السلام يعتمد على شراكات قوية تتجاوز منظومة الأمم المتحدة. وقد برهن تعاون إداريتي الوثيق والمكثف مع مفوضية الاتحاد الأفريقي أنه قيم ولا غنى عنه في النهوض بالحلول السياسية وفي تنفيذ اتفاقات السلام في القارة. ويؤدي الشركاء الآخرون دورا حيويا في جهودنا الجماعية من أجل السلام عن طريق التزامهم السياسي وعملهم في الميدان. وأود أن أذكر الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا وخارجها.

وقبل كل شيء، يشكل الالتزام القوي والملموس من جانب الدول الأعضاء أمرا حيويا لكفالة التحقيق الكامل لأهداف مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. إننا بحاجة إلى دعمهم القوي والموحد للحلول السياسية. كما إننا بحاجة كذلك إلى استمرار التزامهم وتعاونهم من أجل تحسين الأداء في جميع المجالات من خلال جهودنا الجماعية.

(تكلم بالإنكليزية)

وتظل الأمانة العامة ملتزمة التزاما كاملا بتحسين عمليات حفظ السلام وقد بذلت جهودا كبيرة في ذلك الصدد. فحفظ السلام يتغير نحو الأفضل. إنه أفضل إعدادا وأكثر قوة وأكثر تفاعلا. غير أن الرحلة قد بدأت لتوها. ولا يمكننا القيام بها لوحدنا. فمن جانبنا، ألتزم بمواصلة تعزيز جهودنا لدعم العمليات السياسية ولكفالة أن تحدث العمليات التي ندعمها أثرا ملموسا في حياة الذين كلفنا بخدمتهم. كما إنني ألتزم بتعزيز أداء عمليات حفظ السلام، بما في ذلك عن طريق زيادة تعزيز التكامل على جميع المستويات، بما في ذلك القيادة والمراقبة على وجه الخصوص. كما إننا نضاعف جهودنا من أجل تقييم التقدم المحرز على أساس بيانات قائمة على أدلة ملموسة.

وكما ذكرت من قبل، فقد عممنا على الأعضاء في وقت سابق من جلسة اليوم وثيقة تسلط الضوء على بعض الإنجازات الرئيسية التي حققناها حتى الآن. وأعتزم تعميم وثائق مماثلة بشكل أكثر انتظاما لإعلام الجميع بالنتائج الملموسة التي نحققها. وكذلك زودنا بعثاتنا بتوجيهات بشأن كيفية الإبلاغ عن إسهاماتها في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وذلك تدبير إضافي للتأكد من أننا نبذل قصارى جهدنا لتتبع التقدم الذي نحرزه في السياقات المختلفة التي ننتشر فيها ومشاطرة ذلك مع الدول الأعضاء. وأود أيضا أن أكرر طلباتي إلى الدول الأعضاء الداعية لزيارة بعثاتنا الميدانية وتقييم ما أحرزنا من تقدم بأنفسهم. فنحن بحاجة إلى تقييمها الصريح والميداني لمساعدتنا على المضي قدما وتغيير المسار، إذا لزم الأمر.

وأود أن أعرب عن شكري لجميع الدول الأعضاء التي قبلت طلبنا لتكون بمثابة نصيرات لنا في المجالات الرئيسية ذات الصلة بحفظ السلام. فهذا دليل واضح على التزامها المستمر تجاه مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ونتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن الكيفية التي يمكننا بها مواصلة العمل معا للحفاظ على ذلك الزخم وتعزيز نتائجنا الجماعية في الميدان.

وأخيرا، نعرب عن امتناننا لالتزام المجلس بدعم جهودنا الرامية إلى تعزيز عمليات حفظ السلام ونأمل في أن نتمكن من الاستمرار في التعويل على دعم المجلس لهذه الجهود.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد آدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أولا وقبل كل شيء، بعد إذنكم، السيد الرئيس، أود أن أدين بشدة الهجمات الإرهابية البغيضة التي أودت بحياة ٢٩ شخصا في بوركينا فاسو يوم أمس الأحد. إن بلدي يشاطر الأسر المتضررة الأحزان ويعرب عن دعمه القوي لحكومة بوركينا فاسو في هذا الوقت العصيب.

إنني أرحب بمناقشة اليوم بشأن إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لكوت ديفوار بالنظر إلى تجربتنا الأخيرة كبلد مضيف لبعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام ونأمل في استعادة مكاننا كبلد مساهم بقوات وأفراد شرطة. لقد عملت الإحاطة التي قدمها السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، التي تكتسي تحليلاته أهمية بالغة على الدوام، على تأكيد الحاجة إلى إصلاح عمليات حفظ السلام. فيجب أن يتطور هيكل السلام والأمن لكي يتكيف مع التهديدات الجديدة للسلم والأمن وأن يصبح أداة أكثر فعالية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام.

وقد كان القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) الأول من نوعه الذي يعالج بصورة جامعة مسألة إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد اعتمد في سياق اتسم بجهود بذلها الأمين العام لإصلاح هيكل السلام والأمن في الأمم المتحدة، استنادا إلى التوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446). ويبدو أن هذا الإصلاح يشكل – أكثر من أي وقت مضى – دعوة إلى العمل الجماعي، الأمر الذي يتطلب تفاعلا مستمرا بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. ولذلك فإن كوت ديفوار ترحب بإدراج ذلك البعد الجماعي في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي وقع عليه أكثر من ١٥٢ بلدا حتى الآن، ما يبرهن على التزامها بدعم جهود الإصلاح الجارية.

وكذلك يشدد القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) على أهمية تنفيذ ورصد إصلاح عمليات حفظ السلام بشكل سليم وفقا للولايات والإجراءات القائمة. وفي ذلك الصدد، فإن الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، الذي تتشرف كوت ديفوار برئاسته، مكلف بالشروع في تفكير موضوعي بشأن مبادرات الإصلاح بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة. وقد عمل الفريق العامل حتى الآن هذا العام كمنتدى للمناقشة بشأن مواضيع ذات صلة من قبيل إصلاح عمليات حفظ السلام وتعزيز التعاون الثلاثي وحماية المدنيين ودور المرأة في عمليات حفظ السلام وتشكيل القوات الاستراتيجية والتخطيط للقدرات.

وتظل كوت ديفوار مقتنعة بأن إحراز التقدم بشأن إصلاح عمليات حفظ السلام يرتهن باستمرار التعبئة الجماعية والدعم السياسي المستمر من جانب الدول الأعضاء. وإصلاح عمليات حفظ السلام يجب أن يولي الاهتمام أيضا لعملية وضع الولايات والتعاون بين أصحاب المصلحة ودور المنظمات الإقليمية والمساواة بين الجنسين والتدريب وبناء القدرات والتمويل.

كما يرى وفد بلدي أن التدريب الكافي وبناء القدرات في عمليات حفظ السلام – بما قدرات العناصر العسكرية والشرطية والمدنية – أمر أساسي لتحسين أدائها في المجالات الرئيسية لحفظ السلام، مثل حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان. لقد أقررنا بهذه المتطلبات من خلال مراعاتها في تشكيل وتدريب الكتيبة الإيفوارية الجاهزة للقتال التي ستُنشر قريبا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن نضع تصورا مشتركا وموضوعيا للمسائل المتعلقة بأداء علميات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز الجهود المبذولة لتزويد الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين بالمهارات المناسبة والتدريب المناسب للبيئات غير المتناظرة التي يتم فيها نشر عمليات حفظ السلام.

ومن الأركان الأساسية للإصلاح الجاري لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي، الذي يشارك في تعاون محمود مع الأمم المتحدة. وتستند هذه الشراكة الاستراتيجية إلى زيادة التعاون الوثيق وتنسيق الإجراءات على نحو أفضل بين المنظمتين في مجال منع نشوب النزاعات من خلال الزيارات

الميدانية المشتركة والمزيد من المشاورات المتعمقة بشأن الأسباب الجذرية للنزاعات ووسائل تسويتها.

وبالإضافة إلى ذلك، وإذ نقترب من موعد الذكرى السنوية العشرين لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن مساهمة المرأة في السلام والأمن، أصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى أن يشمل إصلاح عمليات حفظ السلام البعد الجنساني، عملا بالقرارين ٢٢٤٢ (٢٠١٥) و٢٣٨٢ (٢٠١٧).

وتغتنم كوت ديفوار هذه الفرصة للترحيب بتقارب آراء أعضاء المجلس بشأن ضرورة زيادة إمكانية التنبؤ بتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي يأذن بها مجلس الأمن واستدامته. ولنتذكر أن المجلس أعرب في القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) عن اعتزامه النظر في الترتيبات العملية التي يمكن وضعها والشروط اللازمة لإنشاء آلية للتمويل الجزئي لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام من خلال المساهمات القانونية على أساس كل حالة على حدة. ومنذ ذلك الحين، بُذلت جهود كبيرة لتعزيز آليات وضع الولايات والإدارة والرقابة والمساءلة والسلوك والانضباط في عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، فضلا عن وضع الصيغة النهائية لأطر احترام حقوق الإنسان.

وتقد كوت ديفوار الحوار باعتباره شرطا مسبقا حاسما من أجل اتخاذ قرارات جريئة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، ولذلك تعتقد أن الوقت قد حان لكي يقوم المجلس بترجمة النوايا التي أعرب عنها في القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) إلى إجراءات ملموسة. ونأمل أن يتواصل الزخم الذي تولد في أعقاب اتخاذ القرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، بالتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة، بغية اتخاذ القرار الذي نصبو إليه منذ وقت طويل بشأن تمويل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أؤكد أن فرنسا تدين بشدة الهجمات التي وقعت في بوركينا فاسو وأودت بحياة الكثيرين، بمن فيهم النساء والأطفال. وتعرب فرنسا عن تعازيها لأسر الضحايا وتؤكد مجددا تضامنها مع بلدان المنطقة في جهودها لمكافحة الإرهاب.

وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام على إحاطته.

خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، أيدت ٥٢ من البلدان إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي توج مبادرة الأمين العام بشأن إصلاح عمليات حفظ السلام. وفي ذلك الوقت، أعربت فرنسا عن تأييدها الكامل لهذه المبادرة من خلال رئيس الجمهورية. والآن، بعد عام على إطلاق مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، حان الوقت لتقييمها وشق طريقنا للعام القادم. وقد كانت النتائج المحرزة حتى الآن إيجابية جدا، وأود أن أسلط الضوء بشكل خاص على النقاط التالية.

منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، انضم ١٠٠ بلد إلى إعلان الالتزامات المشتركة، مما يشير إلى أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء انخرطت مع الأمانة العامة من أجل إصلاح عمليات حفظ السلام لكفالة قدرتها على التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. وقد أنشئت الهياكل داخل الأمانة العامة ومع الدول الأعضاء، لتمكيننا من أن نقيم البعثات على نحو فعال ونحدد الصعوبات والأمثلة الجيدة وننفذ التزاماتنا بصورة كاملة.

ومنطق الشراكة الذي يقوم عليه إعلان الالتزامات المشتركة يؤتي ثماره. وبالتالي، فإن أوجه القصور التي حددتها الأمانة العامة فيما يتعلق ببعض الوحدات داخل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى قد أخذت بعين الاعتبار من جانب البلدان المساهمة بقوات. وقد وفرت فرنسا، في جملة أمور، التدريب

اللازم وأداء قواتها الآن مرض تماما. ونأمل أن تستمر هذه الشراكة وأن يتم إجراء حوار منتظم بين مجلس الأمن والأمانة العامة بشأن المسائل المتعلقة بالأداء على وجه الخصوص.

ويجب علينا الآن أن ننتقل إلى المرحلة التالية، بالنظر إلى أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة. إننا نقف عند مفترق طرق. وقد أنشئت بعض العمليات واختُبرت الآليات الجديدة وتحققت نتائج أولية إيجابية، ولكن لا يمكننا أن نتقاعس إن أردنا جعل هذا الإصلاح ناجحا. وهذا يهمنا جميعا – الأمانة العامة والمجلس وجميع الدول الأعضاء. وينبغي للمساهمين الماليين والبلدان المساهمة بقوات والقائمين على صياغة الاضطلاع بدورهم، وهنا يكمن جوهر التعاون الثلاثي.

والسعي إلى الأداء يجب أن يتواصل. إن التنفيذ الفعال والمشترك للنظام الشامل لتقييم الأداء وتوسيع نطاقه ليشمل جميع البعثات؛ وتنظيم الزيارات السابقة للنشر على نحو منتظم؛ والآلية الخفيفة للتنسيق لضمان تطابق الاحتياجات والعروض فيما يتعلق بالتدريب؛ والجهود التخطيط الاستراتيجي المتكامل في جميع عناصر البعثة كلها عناصر ستسهم في استمرار تحسين فعالية وكفاءة عمليات حفظ السلام.

وهذا الهدف المتعلق بالأداء لا يؤثر على الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة فحسب، ولكن على المدنيين أيضا. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لكفالة تزويد جميع البعثات بالأشخاص المناسبين في المناصب المناسبة، وامتلاك كل شخص للمؤهلات اللازمة. فالمهارات المطلوب توفرها اليوم في رئيس عملية من عمليات حفظ السلام لم تعد كما كانت قبل ١٠ أعوام. ويجب مواءمة سياسات الأمم المتحدة المتعلقة بالموارد البشرية لكي تأخذ ذلك في الاعتبار. وهدفنا هو إقامة ثقافة حقيقية للأداء قابلة للقياس وقائمة على الأهداف ومستندة إلى آليات واضحة للمساءلة والتحفيز، فضلا عن الإجراءات التصحيحية.

وتقوم فرنسا بدور رئيسي بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، ومساهما ماليا وبلدا من البلدان المساهمة بقوات في العمليات الوطنية دعما لعمليات حفظ السلام، وتعتزم أن تضطلع بدور ريادي لكفالة النجاح في تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل من الناحية السياسية بصفتنا قائمين بالصياغة، لكي تحظى عمليات حفظ السلام بولايات واضحة وقابلة للقياس وذات أولوية من أجل تعزيز أهداف سياسية شفافة ومحددة بشكل جيد، مثلما فعلنا بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

كما نتعهد بتقديم كامل دعمنا التقني في مجالات التدريب والتزويد بالمعدات. إن فرنسا، التي تشارك بصورة كبيرة في تدريب الجنود الأفارقة المحتمل نشرهم في عمليات حفظ السلام كل سنة، ستحافظ على هذا الالتزام، على الصعيد الثنائي وبالتنسيق مع المدارس الإقليمية للتدريب على حفظ السلام. وسيستمر دعمنا لتعليم اللغة الفرنسية أيضا. ونحن مقتنعون بأن البعد اللغوي يشكّل أساسا لنجاح البعثات، ولا سيما في البيئات الناطقة بالفرنسية. وسنواصل العمل بنشاط في ذلك الاتجاه، وسنواصل الالتزام أيضا بمضاعفة مساهمتنا المالية لإدارة عمليات السلام.

وختاما، لا يفوتني التشديد على أهمية عنصرين هما: التمويل الكافي لتلك البعثات من ناحية، والتنسيق والتعاون بين عمليات حفظ السلام ومختلف الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية في الميدان من الناحية الأخرى. وتؤدي المنظمات الإقليمية دورا متعاظما في تعزيز السلم والأمن الدوليين على النحو المنصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ويعتبر تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أولوية رئيسية في عملنا. ومن الضروري إنشاء آلية لدعم الأمم المتحدة لعمليات السلام الأفريقية في أقرب وقت ممكن. وبالتالي، نرحب بقرار الأعضاء الأفارقة في المجلس إثارة هذه المسألة مرة أخرى. وليس في ذلك إقرار بالملكية الأفريقية لتلك العمليات فحسب، بل إقرار أيضا بالتبعية اللازمة في الصلة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مع احترام أولوية مجلس الأمن. وتلك إحدى الأولويات الاستراتيجية لفرنسا.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم جلسة اليوم، وأشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته المفصّلة. وأرحب بجميع ممثلي البلدان المساهمة بقوات في جلسة اليوم.

وتنضم الصين إلى المتكلمين السابقين في إدانة الهجمات التي وقعت في بوركينا فاسو بالأمس والتي أدت إلى مقتل ٢٩ شخصا على الأقل. ونقدم تعازينا إلى حكومة بوركينا فاسو وشعبها، فضلا عن أسر الضحايا.

وقد أسهمت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إسهاما كبيرا في صون السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت الراهن ومع زيادة تعقيد بيئات نشر القوات وولايات عمليات حفظ السلام فإن من الضروري مواصلة إجراء التعديلات اللازمة وفقا للأوضاع الميدانية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) الذي يؤيد إجراء الإصلاحات المعقولة والضرورية لعمليات حفظ السلام.

وفي ٢٠١٨ طرح الأمين العام غوتيريش مبادرة العمل من أجل حفظ السلام ووقعت ١٥٢ من الدول الأعضاء إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فأعطى ذلك زخما جديدا لعملية الإصلاح. وشهدت المبادرة تقدما مطردا خلال العام الماضي. وينبغي في الوقت نفسه بذل جهود مستمرة لتنفيذ قرارات المجلس والمبادرات ذات الصلة لتحسين كفاءة عمليات حفظ السلام وفعاليتها.

وتود الصين أن تتشاطر الآراء التالية بشأن دعم عملية الإصلاح.

أولا، يجب التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن تستند عمليات حفظ السلام إلى المبادئ الأساسية مثل موافقة الأطراف المعنية وتوخي الحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس وعن الولاية. وتتسق هذه المبادئ أيضا مع القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية مثل المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين والتسوية السلمية للمنازعات.

وتأتي تسوية المنازعات بالوسائل السلمية السياسية في صميم ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يتقيد إصلاح عمليات حفظ السلام وتنفيذ المبادرات ذات الصلة تقيدا صارما بالمبادئ الأساسية التي تنظم عمليات حفظ السلام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. ويكتسي تكثيف المشاورات مع البلدان المعنية واحترام ملكيتها أهمية في تلك العمليات. ويجب أن تركز ولايات عمليات حفظ السلام على الهدف الأساسي المتمثل في التسوية السياسية وأن تتكيف فورا ووفقا للتغيرات في العملية السياسية.

ثانيا، ينبغي توطيد الشراكات في إطار عمليات حفظ السلام. وباعتبارها جهات الفاعلة الرئيسية في عمليات حفظ السلام، ينبغي لمجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة أداء مهامها، فضلا عن مواصلة التنسيق الوثيق والاستفادة من الآليات القائمة مثل اجتماعات مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، والفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام في تعزيز التواصل وتحقيق التآزر.

ولا شك أن عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي تعتبر خطوة إيجابية اتخذتها البلدان الأفريقية لإيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، علاوة على كونها تكملة هامة لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز شراكتها مع الاتحاد الأفريقي في جميع جوانب حفظ السلام وتقديم الدعم المالي المستدام الذي يمكن التنبؤ به لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

ثالثا، يجب تعزيز الجهود المبذولة لزيادة بناء القدرات في مجال حفظ السلام بغية تحسين فعاليتها. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي المزيد من الدعم لبناء قدرات حفظ السلام في البلدان المساهمة بقوات. وينبغي أن تكفل البلدان المساهمة بقوات أن حفظة السلام التابعين لها مدربون تدريبا كافيا ومزودون بالمعدات والموارد اللازمة. ويجب أن تولي الأمانة العامة أهمية كبيرة لسلامة حفظة السلام وأمنهم، فضلا عن تعزيز نظم الإنذار المبكر وتوفير الدعم بكفاءة عالية مع ضمان حسن أداء قوات حفظ السلام.

ويتطلب تحسين فعالية عمليات حفظ السلام اتخاذ تدابير متكاملة. وتتحمل الأمانة العامة والأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والعناصر المدنية في عمليات حفظ السلام مسؤولية جماعية عن تحسين أداء عمليات حفظ السلام. وينبغي أن نواصل بصورة منتظمة تقييم وتحسين نظام تقييم الأداء، وندعو البلدان المساهمة بقوات إلى المشاركة التامة في الأعمال ذات الصلة.

وما برحت الصين، بصفتها ممولا رئيسيا لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة علاوة على كونها بلدا رئيسيا مساهما بقوات، تسهم بفعالية في تلك العمليات بعدة طرق. والصين هي ثاني أكبر المساهمين ماليا في عمليات حفظ السلام وتسدد اشتراكاتها في حينها وبالكامل ودون أي شروط مسبقة. ويعمل ما يزيد على ٥٠٠ ٢ من حفظة السلام الصينين في ثماني بعثات ميدانية، بما في ذلك في مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان ولبنان وقبرص.

وفي أيلول/سبتمبر من عام ٢٠١٥، وخلال سلسلة من مؤتمرات القمة المعقودة للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، أعلن الرئيس الصيني شي جينبينغ إنشاء الصندوق الاستئماني المشترك بين الصين والأمم المتحدة للسلام والتنمية وإنشاء قوة احتياطية قوامها ٠٠٠ ٨ فرد. وخلال السنوات الأربع الماضية تابعت الصين الوفاء بالتزاماتها بصورة فعالة. وأسهم الصندوق الاستئماني المشترك إسهاما بارزا في تعزيز بناء قدرات البلدان النامية في عمليات حفظ السلام وتحسين سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، فضلا عن الإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد شكلت القوة الاحتياطية التي تضم ٠٠٠ ٨ فرد وفقا للخطة.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في العام المقبل، ستشهد عمليات حفظ السلام بداية جديدة أيضا. والصين على استعداد للعمل مع جميع البلدان المحبة للسلام لإبعاد شبح الحرب بقوة عمليات حفظ السلام كي يعم ضوء السلام في جميع أركان العالم.

السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): إننا نرحب بالجهود المبذولة لإصلاح المنظمة عموما، وحفظ السلام على وجه الخصوص. وأشكر السيد جان – بيير لاكروا على تعليقاته الزاخرة بالمعلومات على الخطوات العظيمة التي اتخذت خلال الأشهر القليلة الماضية.

وتعدُّ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام خريطة طريق جماعية لنا جميعا الآن بصفتنا بلدانا مساهمة بأفراد نظاميين وكذلك الأمانة العامة وأعضاء مجلس الأمن والبلدان المضيفة حتى نتمكن معا من حشد جهودنا في السنوات المقبلة. ونرحب باختيار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام العمل من أجل حفظ السلام إطارا مرجعيا لتقريرها.

ولدينا الآن خريطة الطريق وتتمثل المسألة الآن في تنفيذها.

ونرحب بعملية تقصي الحقائق التي تضطلع بها الدول الأعضاء حاليا إحياء للذكرى السنوية الأولى لإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. تجلب كل دولة عضو، من خلال أعمال ملموسة، تجاربها وخبراتها الخاصة لعمليات حفظ السلام. إن تبادل الأفكار وأفضل الممارسات يساعدنا ويلهمنا جميعا.

وسأركز اليوم على ثلاثة جوانب من مبادرة العمل من أجل حفظ السلام: أولا، مسؤوليتنا الجماعية عن كفالة أن تكون الولايات واضحة وذات مؤشرات قياس مرجعية ويتوفر لها التمويل الكافي؛ ثانيا، الجهود المبذولة في مجال الأداء؛ ثالثا وأخيرا، القيمة المضافة للشراكات.

يضطلع مجلس الأمن هذا بدور محوري في تحديد ولايات عمليات السلام، سواء كانت عمليات لحفظ السلام أو بعثات سياسية خاصة. ويجب أن تكون الولايات واضحة ومفهومة وقابلة للقياس مقابل مؤشرات مرجعية. وبالتأكيد، يجب أن تكون الولايات مفهومة ولا لبس فيه من أجل كفالة فهم المعهود إليهم بتنفيذها فهما تام. ويجب أن تستمر جهودنا الجماعية في هذا الصدد عندما ننظر في العمليات المقبلة لتجديد الولايات.

ويجب أيضا أن تكون هذه الولايات قابلة للتحقيق، مما يعني أنه يجب تخصيص موارد لكل بعثة تتناسب مع نطاق ولايتها. ويقع على عاتق كل بعثة استخدام ما لديها من هامش حرية في نشر مواردها بغية تنفيذ ولايتها على أفضل وجه.

وأنتقل إلى النقطة الثانية – العمل معا لضمان كفاءة العمليات وفعاليتها – يعتمد الأداء إلى حد كبير على طريقة عمل البعثات، وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بإدماج عناصرها المختلفة. ويجب علينا أن نبذل كل جهد ممكن لتعزيز القدرات من الناحية الهيكلية من أجل التخطيط والتنسيق على نحو متكامل داخل البعثات ومع الأفرقة القطرية.

ونرحب أيضا بالعمل الذي تضطلع به إدارتي عمليات السلام والشؤون السياسية وبناء السلام بشأن مسألة تحقيق الاستقرار والكيفية التي يمكن بها تكييف عمليات السلام في سياق النزاعات المعقدة التي تتسم بوجود الجماعات المسلحة التي تستخدم الأساليب الإرهابية. وبوصفنا أحد المساهمين بأفراد نظاميين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، فإننا نواجه هذا الواقع على أساس يومي. وستكون الأدوات قيد الإعداد من جانب الأمانة العامة – وهي ليست مجرد أدوات رد فعل بل ووقائية – بالتأكيد مفيدة للغاية.

أخيرا، أنتقل إلى النقطة الثالثة: الشراكات. أقام الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة شراكة قوية محددة الأهداف تعمل في الميدان، من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مالي. وفي العديد من الحالات، تكمل أنشطة الاتحاد الأوروبي تلك الأنشطة التي أذن بها مجلس الأمن، مثل دعم إصلاح القطاع الأمني.

والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالغة الأهمية كذلك. وفي الواقع، هذا هو السبب في أننا سنكون حاضرين في أديس أبابا في الشهر المقبل. والمحادثات جارية بشأن مسألة تمويل الأمم المتحدة لبعثات الاتحاد الأفريقي. ونرحب بالمسار الذي رسمه الاتحاد الأفريقي، ولا سيما من خلال تنشيط صندوق السلام الرامي إلى توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لمبادرات السلام في القارة. إن الاتحاد الأوروبي يدعم ويعزز منذ فترة طويلة هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. لا بد من أن تكون العمليات الأفريقية التي تكمل عمليات الأمم المتحدة قادرة على الاستفادة من هيكل تمويل سليم مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلا عن قواعد المنظمة المتعلقة بالميزانية. وإنني على ثقة من أننا سوف نجد أرضية مشتركة في هذا الصدد.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، أضم صوتي إلى ممثل كوت ديفوار ونقدم تعازينا الحارة إلى بوركينا فاسو وندين العمل الإرهابي، ونقدم تعازينا لحكومة وشعب بوركينا فاسو ولأسر الضحايا. ونتقدم بالشكر إلى السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لإدارة علميات حفظ السلام على إحاطته.

وسأتناول موضوع اليوم من ثلاثة زوايا: تضافر الشركاء، ومتابعة الإصلاح، ودور مجلس الأمن.

بالنسبة لتضافر الشركاء، يعد حفظ السلام أحد أكثر أدوات الأمم المتحدة تعددا في الشركاء وأصحاب المصلحة وصنع القرار. وإن هذا التعدد يعتبر مصدر قوة وتوافق وزخم للمزيد من التطوير والإصلاح إن أحسنا التعامل معه وعبئا إن أسأنا.

فلدينا اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (اللجنة ٣٤) وهي الجهة الوحيدة المخولة بالاستعراض الشامل لحفظ السلام من جميع النواحي. وهي التي تمثل أساس التوافق بين الدول الأعضاء بشأن جميع مفاهيم وسياسات حفظ السلام، يدعمها في ذلك اتفاقنا عبر اللجنة الخامسة لترجمة اتفاقنا والتزاماتنا بميزانية تحقق ذلك التوافق. يلي ذلك ويسير معه الدور المحوري للأمانة العامة في تزويد الدول الأعضاء بالبيانات أولا بأول، وقيام الدول المساهمة بقوات بدورها عبر عكس خبراتها الميدانية في سياسات تدعم عمل وأولويات عمليات السلام. كما أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، عملا بالفصل الثامن من الميثاق، يعد أداة يتزايد ارتباطها بعملنا وفعاليته في الميدان. وخير مثال على ذلك عمليتان حاليتان لحفظ السلام في بلدين عربيين، الأولي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والثانية هي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ثانيا، متابعة الإصلاح، أشكر السيد لاكروا مجددا وزملاءه على جهودهم الواضحة في متابعة جهود الأمين العام الإصلاحية والدفع بالمزيد من التقدم، وخاصة فيما يتعلق بإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وارتباطه بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام. كما نتطلع إلى ما ستقدمه الأمانة العامة قريبا، سواء حول متابعة الإصلاح في مجال حفظ السلام أو تقييم تجربة كسر الصوامع في الأمانة العامة وأثرها على الأداء في متابعة إصلاح حفظ السلام.

إن أغلب المجالات الثمانية لإعلان الالتزامات المشتركة يتمتع بقرار أو بيان رئاسي يدعم تطبيقها. فهناك قرارات مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين وبشأن المرأة والسلام والأمن وكذلك بشأن الأداء وبناء السلام وسلامة حفظة السلام، علاوة على السلوك والانضباط. ويتبقى لنا مجالان نتمنى أن نشهد قريبا تطورا أو قرارات بشأنهما، وهما مجال الشراكات ومجال السياسات. وبالنسبة للشراكات، فقد تطرقنا للتو لأهميتها ولمثالين في الصومال والسودان. أما السياسات، فهناك ضرورة لضمان مرجعية متفق عليها بين جميع الدول الأعضاء لأولوية الحلول السياسية في ولايات عمليات حفظ السلام.

كما أن سياسة الأمانة العامة بشأن تمثيل المرأة تستحق التشجيع والدعم لتنعكس على جميع عمليات السلام وليس على بعضها.

ثالثا، دور مجلس الأمن، فيما يتعلق بمجلس الأمن فمن الحري به أن يبني على ما سبق من توافق آراء الدول المساهمة بقوات، مع التأكيد على أهمية ومحورية دور الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، برئاسة كوت ديفوار، في ربط جهود مجلس الأمن مع الدول المساهمة بقوات والأمانة العامة – وهيكل بناء السلام أيضا – من أجل ضمان تجميع واتساق الرؤى في مسار توافقي.

ولقد قدمنا في شهر تموز/يوليه الماضي خلال جلسة التعاون الثلاثي بعض المقترحات ومنها ما يتعلق بالمسائل الإجرائية وضرورة إشراك الدول المساهمة بقوات والدول المضيفة

لعمليات حفظ السلام بشكل أكبر، خاصة وأن الأخيرة هي التي ستحمل لواء استدامة السلام بعد خروج عمليات حفظ السلام، وهي الدول التي نطالب دوما ببناء قدراتها وضمان ملكيتها الوطنية.

كما نشكر وفد المملكة المتحدة على أخذ زمام المبادرة باختصار وإيضاح ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونتمنى استمرار ذلك النهج فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن الأخرى. كما أننا نصبو إلى ضمان التمويل المستدام والكافي والذي يمكن التنبؤ به لعلميات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن.

وختاما، نتطلع إلى ما ستحمله الفترة القادمة من تطورات ونعول على وحدتنا جميعا وسعينا نحو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

السيد ليفيتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى في إدانة الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخراً في بوركينا فاسو وفي الإعراب عن تعازينا لأسر الضحايا وأحبائهم.

وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا على إحاطته الشاملة جداً وعلى تسليطه الضوء على عدد من التحديات التي تواجهها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأود أن أتطرّق في مداخلتي إلى ثلاث نقاط رئيسية وهي: أولاً، تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام؛ ثانياً، أهمية التدريب السابق للنشر؛ وثالثاً، دور المرأة في عمليات حفظ السلام.

لم تكن بولندا واحدة من أوائل الدول الأعضاء التي تؤيد إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فحسب، بل تنظر إليه أيضاً على أنه من المبادئ التوجيهية لتحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في نيويورك (انظر S/PV.8362)، أبرز رئيس بولندا، السيد أندراي دودا، جِدّة التحديات المعاصرة التي يواجهها أفراد حفظ السلام. وأشار إلى أن الإرهاب وتغير المناخ وتطوير أسلحة جديدة هي عوامل تؤثر في تشكيل بيئة العمليات الحالية. وينبغي أخذها كلها في الاعتبار ضمن ولايات عمليات حفظ السلام من أجل تحسين الأداء والفعالية.

وقبل عام تقريباً، استضاف الأمين العام اجتماعاً رفيع المستوى بشأن العمل من أجل حفظ السلام، ليجدد الالتزامات بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويمكننا الآن أن نسأل أنفسنا كيف تغير الوضع خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية. وليست الإجابة سهلة. فمن ناحية، أحرز تقدم فيما يتعلق بسلامة حفظة السلام، على النحو المبين في الرسم البياني الذي وزعه السيد لاكروا. ومن ناحية أخرى، لا نزال نرى حاجة ماسة إلى تحليل مفيد للثغرات يسمح بفهم أفضل لما تبدو عليه الحالة الفعلية على أرض الواقع. ومن الضروري تحديد هذه الثغرات بدقة بحيث يمكن إجراء التخطيط المتكامل وتحديد الأولويات. وهذا الأمر قد يساعدنا على تحسين تخصيص الموارد.

ونود أن نؤكّد من جديد دعمنا القوي للتدريب السابق للنشر المصمم خصيصاً لهذا الغرض وتوفير المعدات الكافية للقوات ووحدات الشرطة. وكما أثبتت تجربتنا، فإن هذه الأعمال التحضيرية الخاصة بالبعثة ضرورية ويجب أن تستند إلى صورة تشغيلية وسياسية وجغرافية وأمنية كاملة. إن العملية التحضيرية للعنصر البولندي في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تبين بوضوح الكيفية التي يمكننا بها تحقيق إعلان الالتزامات المشتركة من خلال الاستثمار المكثف في التدريب السابق للنشر، والشراكة المتسمة بالمسؤولية بين البلدان المساهمة بقوات والأمم المتحدة، والتنفيذ الفعلي للتوصيات المنبثقة عن الوثائق الاستراتيجية. ونحن مسرورون أيما سرور بالعودة إلى القوة المؤقتة.

وعلى نحو ما أوضح السيد لاكروا، فإن أحد الالتزامات الرئيسية الواردة في إعلان الالتزامات المشتركة يتعلق بالمشاركة الكاملة والمنصفة والفعالة للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام. وهذا هو الحال أيضاً فيما يخص التحديات والفرص النابعة عن تنفيذ الولاية. وترى بولندا أن التنفيذ المعزز للمبادئ التي تقوم عليها الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وحده كفيل بإدخال تحسين كبير على فعالية جهودنا الرامية إلى التوصل إلى حل مستدام وطويل الأجل لحالات النزاع. وفي هذا السياق، يجب أن نشير إلى الدور الهام الذي تؤديه النساء في صفوف حفظة السلام في التعامل مع اتهامات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونقرّ بدورهن الكبير في الوقاية والتوعية أثناء التدريب السابق للنشر وكذلك في إجراء التحقيقات عند توجيه الاتهامات بارتكاب تلك الانتهاكات.

وبوصفنا مؤيداً قوياً للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ركزنا أيضاً على التمثيل الحقيقي للجنود الإناث في وحدتنا التابعة للقوة المؤقتة. وسيتكون ٧ في المائة من قوام السرية البولندية في القوة المؤقتة من الإناث، وهي من أعلى النسب في القوة، وسيتجاوز تمثيل المرأة عموما في البعثة، الذي يبلغ حالياً حوالي ٥ في المائة.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تأييدنا القوي وامتناننا لجميع حفظة السلام، نساء ورجالاً. إن تضحياتهم وتفانيهم تساعد على جلب الأمل والسلام للملايين من الناس الذين يواجهون تهديدات يومية. وندين لهم بالعرفان والطمأنينة.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أولاً وقبل كل شيء، نشارك في إدانة الهجمات الإرهابية التي وقعت في بوركينا فاسو ونُعرب عن تضامننا مع أسر الضحايا وشعب وحكومة بوركينا فاسو.

ونود أيضاً أن نشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا على إحاطته الشاملة.

وأود أن أبدأ بالإشادة بالرجال والنساء الذين ضحوا بأرواحهم من أجل قضية السلام في السنة الماضية. وأود، على وجه الخصوص، أن أكرّم ذكرى إدوين أوغوستو تشيرا ريبس، وهو ضابط صف من بيرو سيبقى إرثه حياً في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن العمل المتفاني للضباط وأفراد الشرطة والمدنيين في عمليات حفظ السلام يشكل في الواقع مصدر أمل للآلاف من الناس في جميع أنحاء العالم، ولا سيما الأشد هشاشة بينهم. ولذلك فإننا نرحب بالمبادرات التي اتخذتها الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات بغية زيادة فعالية هذا العمل ومعايير الأداء. وفي هذا الصدد، كان عقد الاجتماع الوزاري لحفظ السلام في آذار/مارس، والمؤتمر الثالث لرؤساء أركان الدفاع في تموز/يوليه، أمراً بالغ الأهمية. وأود أن أُبرز بشكل خاص الجهود التي بذلها مجلس الأمن خلال العام الماضي لاعتماد وثائق بتوافق الآراء بشأن هذه المسألة وتنظيم إحاطات إعلامية ومناقشات موضوعية. ويكمّل هذا العمل الذي يقوم به المجلس الجهودَ التي دعا إليها الأمين العام لجعل عمليات السلام أكثر فعالية ويعطيها زخماً جديداً، الأمر الذي يصبّ في مصلحة جميع الدول الأعضاء. وتوضحُ هذهِ النقطةَ حقيقةُ انضمام أكثر من ١٥٠ بلداً حتى الآن إلى إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي هذا الصدد، أود أن أعدد بعض العناصر التي ركزنا عليها خلال مشاركتنا في المجلس والتي تتمشى مع المواضيع الرئيسية لنهج بيرو إزاء المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

أولاً، نؤكد على الأهمية الحاسمة لتنفيذ السياسات الرامية إلى التحقق من أداء مختلف عناصر عمليات حفظ السلام وتحسين هذا الأداء. ويبدأ ذلك العمل بوضع الأهداف الدنيا للامتثال، التي ينبغي أن تشمل فيما تشمل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والزيادة التدريجية في عدد الإناث بين أفراد البعثات.

وفي هذا الصدد، نحيط علماً بالأثر الإيجابي للاستعراضات الاستراتيجية لبعثات معينة، الأمر الذي يُمكّن من تحديد مواطن القوة والضعف والقيام بإعادة توجيه الأولويات عند الاقتضاء.

ثانياً، نشدد على حاجة البلدان المساهمة بقوات إلى الحصول على معلومات دقيقة ومحدّثة عن التوقعات والتحديات والاحتياجات المحددة في عملية معينة، ويتعيّن على تلك البلدان، في المقابل، توفير الموظفين المدرّبين والمؤهلين على النحو الواجب كي يتمكنوا من الاندماج في المجتمع المضيف على النحو الواجب.

ثالثاً، هناك حاجة إلى مواصلة تعزيز أوجه التآزر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تسخير المزايا النسبية لكل منها. إن النتائج المبشرّة للزيارات المشتركة التي يقوم بها المسؤولون في الأمانة العامة والاتحاد الأفريقي تدل على إمكانات هذا النهج المشترك. وينبغي لنا أن نؤكد كذلك على ضرورة تعزيز الحوار والتعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات من أجل نشر عمليات سلام ذات أهدافٍ أدق واستراتيجياتٍ متسقة واستجاباتٍ مبتكرة.

ونشدد على أهمية إعطاء زخم جديد للتعاون الثلاثي، الأمر الذي يتطلب، في جملة أمور، زيادة التفاعل خلال الاجتماعات الرسمية ووضع أهداف محددة لها والإخطار بموعدها على النحو الواجب والعمل بطريقة منهجية بقدر أكبر في مختلف مراحل العمليات. ونعتقد أن الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن يضطلع بدور حاسم في إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون الثلاثي.

كما نرحب بالدعم السياسي الكبير الذي توفره سياسة عدم التسامح مطلقا في التصدي لجميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتؤيد بيرو أيضا استخدام تلك السياسة في توفير التدريب الكافي للقوات وفي مكافحة الإفلات من العقاب.

ختاما، تعيد بيرو تأكيد التزامها بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتؤكد مجددا استعدادها لمواصلة توفير وحدات مدربة ومنضبطة على النحو الواجب، تحترم البلدان المضيفة وتضم أعدادا متزايدة من النساء.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية.

وتضم الولايات المتحدة صوتها إلى من أدانوا الهجمات التي وقعت في بوركينا فاسو، كما نتقدم بتعازينا لأسر الضحايا. ونحن نشعر ببالغ القلق إزاء زيادة الهجمات العنيفة التي تستهدف المدنيين في بوركينا فاسو.

تنوه الولايات المتحدة بالعمل الشجاع الذي يقوم به ذوو الخوذ الزرق في مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم. فخدماتهم وتضحياتهم تساعد البلدان على اجتياز الطريق المؤدي من النزاع إلى السلام. ونرحب بهذه الفرصة، بعد سنة من اتخاذ القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨) بالإجماع، لمناقشة الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يساعد حفظة السلام على تحقيق الفعالية في تنفيذ ولاياتهم وحماية المدنيين واستعادة السلام والعودة لأوطانهم وأسرهم سالمين. ولا يقل أهمية عن ذلك سعينا إلى إقامة شراكة مع الأمانة العامة لتحسين جهود الإبلاغ والمساءلة والشفافية، على النحو المبين في القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨).

ونؤيد الجهود التي تبذلها المنظمة لتنفيذ الإصلاحات التي تعزز ثقافة المساءلة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فهذه الإصلاحات ستعزز سلامة حفظة السلام والمدنيين وأمنهم على حد سواء وتزيد من الفعالية التشغيلية للبعثات وستجعل حفظة السلام خاضعين للمساءلة عن التقصير في الأداء. ونقدر ونؤيد عقد اجتماعات منتظمة بين وكيل الأمين العام لاكروا وإدارة الدعم العملياتي وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال لمناقشة أداء عمليات حفظ السلام في فرادى

البعثات. ونرجو ممتنين أن تقوم إدارة عمليات السلام بتقديم إحاطات رسمية دورية للمجلس بشأن الأداء المتميز في الميدان وأمثلة للمجالات التي يمكن أن يستفيد فيها حفظة السلام من زيادة التدريب. فتلك الإحاطات يمكن أن تبرز العديد من الأمثلة على إحراز تقدم كبير نحو وضع المبادئ التوجيهية لحفظ السلام والمذاهب والمعايير والمواد التدريبية الخاصة به وإنشاء إطار للأمم المتحدة لتقييم الأداء ودمج البيانات المتعلقة بالأداء وتحليلها. وستكون هذه الإحاطات متماشية مع الدعوة المتضمنة في القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨) لاتباع نهج أكثر شفافية وشمولا إزاء تحسين أداء عمليات حفظ السلام. كما ستتيح لأعضاء المجلس تحسين مواءمة جهودنا التدريبية والحصول على انطباعات بشأن أثر التدريب الذي نقدمه.

وتدعو الولايات المتحدة الأمانة العامة إلى أن تقدم موجزات لتقييم أداء البعثات في تقاريرها الخطية المقدمة إلى المجلس عن فرادى البعثات. وينبغي أن تسجل تلك التقييمات أمثلة على الأداء الرفيع فضلا عن التدابير المتخذة بشأن التقصير في الأداء والمساءلة لتصحيح ذلك. فقد حان الوقت الآن، بعد مرور عام على اتخاذ القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨) بالإجماع، لكفالة تنفيذه بدقة.

ونؤيد بقوة جهود الأمين العام الرامية إلى تنفيذ سياسته لعدم التسامح إطلاقا بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونحث جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على إنفاذها والإسراع بالتصدي لأي ادعاءات جنائية. وتؤيد الولايات المتحدة قيام الأمم المتحدة بإعادة الأفراد الذين يرتكبون أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والوحدات المشاركة في سلوك مسيء، بما في ذلك الحالات التي لا تفي فيها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بالتزاماتها المنصوص عليها في سياسة عدم التسامح إطلاقا، إلى أوطانهم. وعلى الرغم من اتخاذ بعض خطوات في هذا المجال، فإننا لم نشهد تقدما كافيا. وتقوض حالات ضلوع حفظة السلام في حالات استغلال وانتهاك جنسيين والافتقار إلى معلومات عن تدابير المساءلة التي تضطلع بها بلدانهم الثقة وتنتقص من مصداقية الأمم المتحدة في حفظ السلام. وسيمكننا الاستماع عن تلك الحالات في الإحاطات الرسمية الدورية من التصدي لها قبل أن تصبح مشاكل أكبر أو أن تتكرر.

كما نسلم بأن توفير الموارد الكافية وبطريقة ذكية أمر ضروري لجعل حفظ السلام فعالا. وكما تعلمون، سيدي الرئيس، فإن الولايات المتحدة هي أكبر مساهم مالي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد ساعدتنا الشراكات الطويلة الأجل مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة على تطوير قدراتها المؤسسية وتحسين إعداد حفظة السلام ونشرهم ودعمهم.

إن حفظ السلام مسؤولية مشتركة تنطوي على تكاليف مشتركة. وتقع على عاتق جميع الدول الأعضاء المسؤولية عن تكثيف جهودها للتأكد من نشر حفظة سلام مدربين ومجهزين بصورة جيدة ونشجع شركاءنا على مضاهاة مستوى التزامنا. وعندما نناقش أداء عمليات حفظ السلام، فإن الأمر لا يتعلق بالسياسة أو توجيه أصابع الاتهام. بل يتعلق بتحسين حفظ السلام من جانب أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء والأمانة العامة. ويجب علينا جميعا القيام بدورنا في جعل حفظ السلام فعالا قدر الإمكان. والولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق هذا الهدف، جنبا إلى جنب مع جميع شركائنا الممثلين حول هذه الطاولة هنا اليوم.

السيد إيدجانغ نانغا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): تود غينيا الاستوائية، أولا وقبل كل شيء، أن تنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإدانة الشديدة للهجمات الإجرامية التي نُفذت في بوركينا فاسو، والتي أودت بحياة ٢٩ شخصا بريئا. ونعرب عن تعاطفنا مع شعب بوركينا فاسو ودعمنا له.

ونود أن نشيد بالسيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام، على إحاطته المتبصرة والمستفيضة التي سلطت الضوء مرة أخرى على تفاصيل التطورات الجارية في عمليات حفظ السلام في أعقاب التغييرات التي أدخلها الأمين العام لتحسين موثوقية هذه العمليات وابتكاراتها الهيكلية ومعداتها وقدراتها البشرية من أجل مواجهة التحديات الجديدة بسرعة وكفاءة وفعالية.

كما نهنئ رئاسة الاتحاد الروسي على إدراج هذا البند الهام في جدول الأعمال، الأمر الذي يوفر لنا جميعا فرصة لمناقشة وتحليل التطورات الحالية في عمليات حفظ السلام إثر إصلاحات الأمين العام.

إن عمليات حفظ السلام، كما نعلم جيدا، هي إحدى أكثر أدوات المنظمة فعالية لكفالة السلام في العالم وحفظه وتوطيده. وغالبا ما تمثل الأمل الأخير والوحيد لملايين البشر الذين يواجهون أخطارا يومية تهدد أمنهم وحقوقهم الأساسية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الحاجة لأن تحصل قوات حفظ السلام والشرطة على أفضل التدريب والمعدات وأن تتحلى بأعلى معايير السلوك الشخصي أصبحت جلية في ضوء تلك المسؤولية النبيلة. وينطبق ذلك حاليا بصفة خاصة عندما يتعين على بعثات حفظ السلام أن تواجه الهجمات غير المتناظرة التي يشنها الإرهابيون والجماعات المسلحة. ولهذا السبب، ترى حكومة بلدي أن هذه الجلسة هامة وحسنة التوقيت لرصد التقدم المحرز في عمليات حفظ السلام وتحديد الصعوبات التي تواجهها في ضمان أن ترقى عمليات حفظ السلام إلى مستوى المثل العليا وتفي باحتياجات عصرنا.

وتعزز مبادرة ”العمل من أجل حفظ السلام“ حفظ السلام بفضل نهوضها بالعمل الجماعي لعناصر حفظ السلام، بما في ذلك جميع الدول الأعضاء ومجلس الأمن والجمعية العامة والمساهمون الماليون والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة والبلدان المستفيدة والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني والأمين العام.

وفي هذا السياق، تقدر غينيا الاستوائية جميع التغييرات والإجراءات التي اتخذها الأمين العام، فضلا عن الإنجازات التي تحققت في تحسين التوازن في قدرات عمليات حفظ السلام. فهي تُعتبر تحولا ناجحا، ترتب عليه إحراز تقدم كبير في التوصل إلى حلول سياسية للنزاعات وفي زيادة الأثر السياسي لحفظ السلام.

وندرك أن تنفيذ جميع الإجراءات المقترحة في الإصلاحات التي قدمها الأمين العام ليس بالمهمة السهلة.

وهناك العديد من الصعوبات على جميع المستويات، ونود أن نشجعه على مواصلة هذه المهمة الشاقة.

ونحث الأعضاء الآخرين على العمل وفقا للإحساس بالمسؤولية دعما لتحسين الشراكات في مجال حفظ السلام. وينبغي للأعضاء القيام بذلك تحديدا مع الاتحاد الأفريقي لتعزيز وتنفيذ السياسات والإجراءات والقدرات مع تحسين القدرة على التنبؤ والاستدامة والمرونة في تمويل عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي يأذن بها مجلس الأمن وتكون تحت سلطته وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، لا تزال غينيا الاستوائية ملتزمة التزاما راسخا بمواصلة دعم جميع مبادرات السلام، بما في ذلك منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام وبناء السلام وحفظ السلام على جميع المستويات: الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية وداخل الأمم المتحدة، وفقا لميثاقها التأسيسي. وفي الوقت نفسه، أود أن أشيد إشادة مستحقة بالرجال والنساء الشجعان الذين يعملون بجد يوميا في بعثات حفظ السلام لضمان السلم والأمن الدوليين وحماية أرواح الآخرين وإنقاذها.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المهمة جدا. وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام جون – بيير لاكروا على إحاطته. كما أود أن أنضم إلى الآخرين في إدانة الهجوم الإرهابي الذي وقع في بوركينا فاسو وأودى بحياة ٢٩ شخصا. وتود إندونيسيا أن تتقدم بخالص التعازي إلى بوركينا فاسو حكومة وشعبا، ولا سيما لأسر الضحايا.

إننا إذ نحتفل بمرور عام على مبادرة العمل من أجل حفظ السلام نجد أن الوقت مناسبا لتقييم ما أنجز وما يجب القيام به للنهوض بعملية الإصلاح. وتتطلب التحديات المعقدة في مجال السلام والأمن اليوم أن نعمل بجد وبشكل أسرع لضمان وفاء عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة بالغرض المنشود.

وأود في ذلك السياق أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن نحافظ على الزخم الإيجابي الذي تحقق في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وكفالة تنفيذها الفعال. إن اعتماد ١٥٢ من الدول الأعضاء لإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجسد الدعم الواسع والقوي لهذا الإصلاح. وقد شاركت إندونيسيا في هذا الإصلاح منذ البداية وتلتزم التزاما تاما بضمان تنفيذه الفعال.

فقد تطوعت إندونيسيا للقيام بدور الريادة في مجالات المبادرة المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات وأسهمت بشكل فعال في سياق المجموعات الأخرى. ونعتقد أن كافة مجالات المبادرة مترابطة ويعزز بعضها بعضا وبالتالي يجب أن يشمل التنفيذ كافة المجالات بالتساوي.

ثانيا، يجب تجهيز حفظة السلام على نحو فعال وتوفير التدريب اللازم لهم، لأن التدريب يرتبط بأداء أقوى. ومن خلال التدريب اللازم، سيتمكن حفظة السلام من حماية أنفسهم بشكل أفضل والسكان المحليين. ولذلك اختارت إندونيسيا التدريب وبناء القدرات موضوعا للمناقشة المفتوحة التي عقدت خلال رئاستها لمجلس الأمن في شهر أيار/مايو الماضي (انظر S/PV.8521) والتي أسفرت عن اعتماد بيان رئاسي (S/PRST/2019/4).

كما عقدت إندونيسيا في إطار التزامها في حزيران/يونيه الماضي حلقة دراسية دولية عن إعداد القوات المسلحة المعاصرة المشاركة في عمليات حفظ السلام. وشرفنا بحضور وكيل الأمين العام لاكروا تلك الحلقة الدراسية في جاكارتا وكذلك زيارته للمركز الإندونيسي لحفظ السلام في سنتول، وأود أن أشكر السيد لاكروا على حضوره. وستستضيف إندونيسيا العام المقبل مشروعا للشراكة الثلاثية لتوفير التدريب لقوات حفظ السلام في منطقة جنوب شرق آسيا وخارجها.

ثالثا، يجب علينا تعزيز مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. ومن الواضح أن النساء يقدمن قيمة مضافة مهمة لنجاح حفظ السلام وكذلك في عمليات السلام بصفة عامة. وكما قالت وزيرة الخارجية ريتنو مارسودي في هذه القاعة في أيار/مايو الماضي، إن الاستثمار في المرأة يساوي الاستثمار في السلام.

ومن جانبنا نحن فخورون بوجود ١٢٦ من حفظة السلام الإندونيسيات في ثماني بعثات حاليا، ونحن ملتزمون بزيادة عددهن. واستضافت إندونيسيا كجزء من التزامها دورة تدريبية إقليمية بشأن المرأة والسلام في جاكرتا في نيسان/أبريل الماضي تهدف إلى إنشاء شبكة قوية من النساء من حفظة السلام في جنوب شرق آسيا. ونعمل بنشاط داخل محافل الأمم المتحدة وخارجها لضمان دور أكبر للنساء في بناء السلام والحفاظ عليه.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام يمكنها أن تفي بولاياتها على أفضل وجه عندما تحظى بدعم كامل – سياسيا وماليا وماديا. ويتطلب ذلك أيضا استشارة جميع الجهات المعنية بحفظ السلام بشكل مناسب

وعملها على نحو تآزري على أساس تفاهم مشترك. إن عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة تمثل في طابعها التزاما جماعيا، وبالتالي، كما أكد وكيل الأمين العام لاكروا في وقت سابق، فإن الشراكة بين كافة الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أساسية للنهوض بالإصلاح.

وإندونيسيا، بوصفها أكبر بلد مساهم بقوات وبأفراد شرطة في المجلس بتشكيله الحالي، تنشر زهاء ٣ ٠٠٠ من حفظة السلام في مختلف البعثات وتظل عازمة على القيام بدورها في الإسهام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعزيزها. وسنقف في مواجهة إضعاف هذه المهمة النبيلة والجماعية الرئيسية للأمم المتحدة.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إدراج هذا البند على جدول الأعمال.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا لبوركينا فاسو، حكومة وشعبا، في أعقاب الهجوم الإرهابي المروع. وتذكرون، سيدي الرئيس، أن المجلس، خلال الرئاسة الفرنسية الألمانية المشتركة لمجلس الأمن في آذار/مارس ونيسان/أبريل، زار بوركينا فاسو وشهد الحالة في الميدان والجهود التي بذلتها الحكومة وكوت ديفوار التي شاركت في رئاسة البعثة. وندرك الجهود التي بذلتها الحكومة، ولكن من الواضح أن الحكومة وحدها غير قادرة على حل تلك الحالة. هذه مشكلة إقليمية تتطلب دعما إقليميا، ونحتاج إلى دعم الجهود الأفريقية المبذولة في هذا الصدد.

أشار زميلنا الصيني في بيانه إلى ضرورة إيجاد الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. هناك بعض الحلول الأفريقية هنا، وأود مرة أخرى أن أكرر نداءنا دعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. نحتاج إلى هذه القوة لتحقيق الاستقرار؛ ونحتاج إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة بشكل عاجل.

وأود أن أشكر السيد جون – بيير لاكروا على تقريره الشامل والشفاف والصريح جدا وأكرر ما قاله بأن بناء السلام قد تغير للأفضل. وأود أن أؤيد هذا وأثني عليه على كل الجهود المبذولة ولما قاله فيما يتعلق بالروح الجديدة والتنقل الجديد؛ وتحسين تدريب الأفراد وتجهيزهم؛ وانخفاض عدد القتلى بالرغم من حقيقة أن مقتل فرد واحد من أفراد حفظ السلام هو عدد أكثر من اللازم كما قال. ويتعين علينا أن نواصل العمل في ذلك الاتجاه، وكما لاحظنا وكما أؤكد حول الطاولة ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

وأود أن أشجع الأمين العام ووكيل الأمين العام على مواصلة سياسة تبادل الأمثلة الإيجابية من ناحية، وتقديم إحاطات بشأن العقبات والمشاكل التي لا تزال قائمة من الناحية الأخرى.

وأود أن أبدي ملاحظة عامة وأؤكد على ثلاث نقاط محددة.

الملاحظة الأولى هي أن حفظ السلام ليس جهدا فنيا مستقلا. بل يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من نهج شمولي لتعزيز الاستقرار بشكل فعال لأن هناك ضرورة لتعزيز سيادة القانون ونظام العدالة والعقوبات وعنصر الشرطة. من الضروري تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والعمل على المسائل الإنمائية والاقتصادية حتى تتمكن البلدان الهشة من النهوض مجددا والاعتماد على نفسها.

ولذلك نحتاج إلى نهج لتوحيد أداء الأمم المتحدة، وهو أمر أساسي ويشمل أيضا لجنة بناء السلام. وألمانيا ملتزمة بدعم جميع بعثات حفظ السلام من خلال جهودها المدنية الوطنية لتحقيق الاستقرار وبناء السلام.

وفيما يتعلق بدعمنا الملموس لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام، فإننا ملتزمون بتحقيق نجاحها والتزمنا بدعمها والنهوض بها. ونرى أن هناك ثلاثة مجالات ذات أهمية خاصة، وأود أن أكرر ما قاله للتو زميلي ممثل إندونيسيا فيما يتعلق أولا بالتدريب.

وندعم التدريب السابق للنشر وأفرقة التدريب المتنقلة ماليا وتقنيا. وننشر خبراء ألمان ونستضيف مؤتمرات معنية بالسلامة والأمن على سبيل المثال. ثانيا، فيما يتعلق بخطة المرأة والسلام والأمن، نرى أنه من المهم للغاية تعزيز الوعي بشأن حماية المرأة من العنف الجنسي والجنساني، تماشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). نحن نعمل جاهدين وبانتظام على إدماج هذا الموضوع في ولايات بعثات حفظ السلام، الأمر الذي نعتبره في غاية الأهمية.

لقد أبلغ السيد لاكروا عن إحراز قدر من التقدم فيما يتعلق بعدد الأفراد النظاميين من الإناث، لكنني أعتقد أننا ندرك جميعا أن علينا بذل المزيد من الجهد في هذا الصدد. ولعلكم تتذكرون جيداً، خلال رئاسة ألمانيا لمجلس الأمن، أن وزير دفاعنا كان حاضراً هنا للترويج لهذه المسألة ودعم المبادرات، بما في ذلك من خلال تسليط الضوء على مبادراتنا بشأن الشبكة العالمية لحفظة السلام من النساء ودعمها المالي لمبادرة إلسي الكندية بشأن المرأة في عمليات السلام وصندوقها الاستئماني (انظر S/PV.8508). لقد أرسلنا المزيد من النساء إلى بعثات حفظ السلام. ولدينا دراسة حول العوائق الوطنية وتدريب محسّن للمراقبين العسكريين. نحن نعلم في ألمانيا أنه لا يزال يتعين علينا بذل المزيد من الجهد. فالأعداد لدينا لا تزال منخفضة جدا. وقد أصدر رئيس أركان دفاعنا توجيها لدائرتنا من أجل تمكين مشاركة المزيد من النساء في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وأخيرا، نحن بحاجة إلى التحسين المستمر من خلال إجراء الاستعراضات، ونؤيد الاستعراضات التي أجراها مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام عن طريق المساهمات الطوعية، لأننا نرى أنه يجب علينا تحديد أوجه القصور القائمة بطريقة منهجية من أجل معالجتها.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر السيد لاكروا على إحاطته القيمة. إن الجمهورية الدومينيكية أيضا تدين الهجمات الإرهابية التي وقعت في بوركينا فاسو.

وتظل عمليات حفظ السلام إحدى أنجع أدوات الأمم المتحدة لتعزيز وصون السلام والأمن الدوليين. ولذلك، نسلم بضرورة أن يتخذ مجلس الأمن مزيدا من الإجراءات لتعزيز الأهداف الواردة في إعلان الالتزامات المشتركة لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

وبالنظر إلى التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام، يجب أن يكون هناك نهج متكامل من جانب البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة والجهات المانحة والبلدان المضيفة، فضلا عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ومن شأن ذلك أن يجعل العمليات أكثر فعالية وكفاءة في الميدان؛ ومن هنا تنبع أهمية هذا النوع من النقاش.

إننا ندرك الدور القيم للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ونأسف لعدم تمكنها من التوصل إلى اتفاق بشأن التقرير السنوي في دورتها الأخيرة، لكننا نرحب بقرار اللجنة العمل بشأن وثيقة لدعم تنفيذ ركائز مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعم الجمهورية الدومينيكية والتزامها بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام وإعلان الالتزامات المشتركة، ونشجع الدول الأعضاء التي لم تؤيد الإعلان بعد على أن تفعل ذلك.

يتعرض حفظة السلام بشكل روتيني للتهديد بشن الهجمات المتعمدة ضدهم. ووقع آخر حادث في ليبيا قبل بضعة أسابيع. ولذلك يجب علينا أن نعزز أمنهم ونحميهم من التهديدات. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم أن يسهم حفظة السلام في بناء القدرات على الصعيد المحلي من أجل إرساء أسس التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر والحفاظ على السلام في البلد المضيف. إن زيادة وجود المرأة في صفوف القوات التي يتم نشرها هو عنصر أساسي في زيادة الفعالية التشغيلية لعمليات حفظ السلام.

لقد أيدت الجمهورية الدومينيكية مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. وندرك ضرورة أن يتم إدراج الأحكام المناسبة لحماية الأطفال في جميع ولايات حفظ السلام. ولا تزال الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية تجاه الشباب في حالات النزاع. ولذلك، فإننا نحث البعثات السياسية وعمليات حفظ السلام على إدراج مبادرات تهدف إلى تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن في ولاية كل منها.

كما يلزم التركيز على الجانب البيئي. ولهذا السبب نناشد بعثات حفظ السلام عدم زيادة التلوث، وبالتالي خلق مواطن ضعف مناخية جديدة.

وقد جرى دعم مساهمات الجمهورية الدومينيكية في مختلف بعثات حفظ السلام، كالمراقبين في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، من خلال برامج التدريب والبرامج القائمة على المهارات الأكاديمية في مجالات من قبيل منع العنف ضد المرأة والقانون الإنساني وحقوق الإنسان. وهذا يدل على الأهمية التي يوليها بلدنا للتدريب في مجال حفظ السلام.

وأخيرا، نعتقد أن من المهم زيادة التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام أثناء وضع ولايات حفظ السلام. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحسين العلاقة بين مجلس الأمن والبلدان المضيفة. إن بعثات حفظ السلام هي أفضل مثال على تعددية الأطراف. ومن خلال الاستثمار في السلام، فإننا ملتزمون بتحقيق التنمية المستدامة والرخاء في المناطق المتضررة من النزاع.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أيضا أن أدين الهجمات على المدنيين في بوركينا فاسو وأن أنقل تعازينا إلى الأسر. أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته.

اليوم، لدينا فرصة لتحديد المجالات التي تركت فيها إصلاحات حفظ السلام بالفعل تأثيرا حقيقيا والمجالات التي نحتاج إلى مضاعفة جهودنا فيها. ونحن فخورون للغاية بكوننا من بين الدول الأعضاء الـ ١٥٢ التي أيدت إعلان الالتزامات المشتركة لمبادرة لعمل من أجل حفظ السلام. فهو لا يزال إطارا مهما بشأن جهودنا الجماعية الرامية إلى جعل عمليات حفظ السلام صالحة للمستقبل، وكذلك ما نبذله من جهود فردية كأعضاء في المجلس. ونحن فخورون أيضا بالدور الذي قمنا به في السنة الماضية في النهوض بالتزامات مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، بما في ذلك كرواد في مجالات السياسة، وبناء السلام، والمرأة والسلام والأمن، والأداء والمساءلة.

وفيما يتعلق بالسياسات، وبصفتنا القائمين على الصياغة في مجلس الأمن بشأن بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، فقد قمنا بتبسيط الولايات المناطة بالبعثات، وجعلناها أكثر وضوحا وأكثر تركيزا، وواصلنا الممارسة المتمثلة في إشراك البلدان المساهمة بقوات في جميع مراحل العملية. ونحن ملتزمون بمواصلة العمل مع أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة من أجل أن نحذو نفس الحذو فيما يتعلق بتجديد الولايات المعقدة الأخرى، بما فيها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، في تشرين الأول/

أكتوبر. وأقترح على زميلي الفرنسي أن فرنسا قد ترغب في الارتقاء إلى مستوى التحدي المتمثل في أن تحذو الحذو نفسه في وقت لاحق من هذا العام فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أما على صعيد بناء السلام، فأرى أن من الأهمية بمكان ذِكر ولاية العملية المختلطة والأحداث التي وقعت في السودان هذا العام. فهي تذكر بأهمية التركيز على نجاح الانتقال إلى بناء السلام والحفاظ على السلام. وهذا ما تعلمناه بشكل جيد من عمليات حفظ السلام التي جرت حتى الآن. وإذ نسلم بالأهمية البالغة للانتقال، فقد ضاعفنا تبرعاتنا السنوية لصندوق بناء السلام لتصل إلى حوالي ٢٠ مليون دولار. وسيكون من الجيد أن نرى جميع أعضاء المجلس يتبرعون للصندوق كي يبينوا الأهمية التي نوليها بشكل جماعي لعمله. وفي تشرين الأول/أكتوبر، سنستضيف مؤتمرا في المملكة المتحدة معنيا بتحسين المراحل الانتقالية، سيضم أصحاب المصلحة عبر نطاق سلسلة السلام والأمن والتنمية.

وبصفتنا قائمين على الصياغة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، سنواصل أيضا الدفاع عن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك بمواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة لمشاركة المرأة في القوات النظامية. ويسرنا الإعلان عن تقديم تبرع قدره ١,٢ مليون إلى مبادرة إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام في آذار/مارس للأفراد النظاميين من النساء وأفراد الشرطة في عمليات السلام. وقد سلمنا في تموز/يوليه رئاسة شبكة رؤساء أركان الدفاع المعنية بالمرأة والسلام والأمن لكندا، التي نتمنى لها كل النجاح وسنواصل دعمنا لها.

وإذ نتطلع إلى عام ٢٠٢٠، فإننا سنرسل ٢٥٠ فردا من قوات المملكة المتحدة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتشكيل فريق عمل للقيام بدوريات استطلاع بعيدة المدى. وهذا تعهد متعدد السنوات، قدمناه استجابة لاحتياجات معينة في القدرات حددتها الأمم المتحدة. وسوف يُستكمل تعهدنا بإنشاء مكتب جديد للتدريب لفائدة الشركاء الذين ينتشرون إلى جانبنا. وكسابق عهدنا، فإننا سنسعى إلى ضمان أن تكون القوات التي سنساهم بها في مالي مدربة ومجهزة بصورة جيدة. وينبغي أن يلتزم أفرادها، بطبيعة الحال، بأعلى معايير الأداء.

وننوه بأهمية المساهمات التي تقدمها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات والتصدي لها، مثل الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونشير إلى دعمنا، من حيث المبدأ، للتمويل الجزئي لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة على أساس كل حالة على حدة ونتطلع إلى مواصلة المناقشات مع أعضاء المجلس بشأن إنشاء آلية دعم من هذا القبيل، تكفل على وجه الخصوص تلبية المعايير على نحو كامل. وفي هذا السياق، أود أن أطلب من جميع الدول الأعضاء تأييد استحداث الوظائف المصممة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي بهذه الطريقة في اللجنة الخامسة في المستقبل.

باتخاذ القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨)، بين المجلس بوضوح أن تحقيق أعلى معايير الأداء في عمليات حفظ السلام يتطلب المزيد من الشفافية والمساءلة. وندرك التحديات التي ينطوي عليها تقديم تقارير أداء مفصلة استنادا إلى بيانات أداء موضوعية. ولهذا السبب، قدمنا تمويلا من خارج الميزانية لدعم إنشاء أدوات مثل النظام الشامل لتقييم الأداء. فمن دون تحسين الإبلاغ عن الأداء، لا يمكننا أن نقيم الآثار التي تخلفها الإصلاحات في الميدان تقييما سليما ولا يمكننا تحديد أمثلة على الأداء المتميز وأفضل الممارسات التي يمكن تكرارها على نطاق أوسع.

ولذلك، فإننا نتطلع إلى التنفيذ الصارم لخطة الأداء المنصوص عليها في القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨) في السنة المقبلة، بما في ذلك من خلال الإبلاغ عن الأداء بصورة أكثر إسهابا وتفصيلا. وإننا مدينون لحفظة السلام وللمدنيين الذين يحمونهم بتسريع خطانا وتركيز جهودنا على الإصلاحات التي من شأنها تحقيق أقصى تأثير ممكن على أرض الواقع.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نقدر عقد مناقشة اليوم. وبالمثل، نود أن ننضم إلى زملائنا في إدانة الهجوم الإرهابي الذي وقع في بوركينا فاسو وخلف ٢٩ قتيلا.

في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات السلام، السيد جان – بيير لاكروا، على إحاطته. ونود أن نؤكد من جديد أن حفظ السلام يمثل إحدى أنجع الأدوات المتاحة للأمم المتحدة على صعيد تعزيز وصون السلام والأمن الدوليين، وكذلك في مجال منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها.

وأود بادئ ذي بدء أن أقول إننا لا نزال ندعو إلى إعطاء الأولوية للوساطة والمفاوضات والحوار لحل النزاعات الجارية. وفي هذا الصدد، نود أن نرحب بالتطورات الإيجابية في السودان وجنوب السودان؛ وبالنظر إلى التقارب بين إريتريا وإثيوبيا، فإن الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي آخذ في التحسن. كما نرحب بالتوقيع مؤخرا على اتفاق السلام في موزامبيق. ونرحب أيضا ببدء سريان اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في أيار/مايو نظرا لإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، وفي نهاية المطاف، في صون السلام والأمن. وهذه خطوات إيجابية نحو تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وستسهم أيضا في تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن.

ومع ذلك، ما دامت هناك حاجة إلى حفظ السلام في القارة، تظل جنوب أفريقيا ملتزمة بكفالة أن يصبح أكثر فعالية لكي يكون قادرا على الإسهام في صون السلام والأمن الدوليين. ومن ثم، فإننا نرحب باستمرار المناقشات بشأن تحسين، أو بالأحرى، إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لجعلها قابلة للتكيف مع الطابع المتغير للتهديدات الأمنية. وتتمثل بعض المسائل الهامة التي يجب التصدي لها في سياق إصلاح حفظ السلام في عملية إنشاء الولايات وتحسين التعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين وتوفير التمويل الكافي ودور المنظمات الإقليمية وتحسين التوازن بين الجنسين وتكثيف التدريب وبناء القدرات.

وتقدر جنوب أفريقيا الجهود التي يبذلها الأمين العام بهدف تعزيز التعاون في مجال حفظ السلام بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة. والتعاون بين أصحاب المصلحة المهمين الثلاثة هؤلاء ينبغي أن يتواصل خلال مرحلة التخطيط وتحديد الولايات ومرحلة التنفيذ ومرحلة التقييم، التي يجري خلالها النظر في استراتيجيات الخروج المحتملة، بما يتماشى مع القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١).

وعلاوة على ذلك، فإن هذا التعاون ينبغي أن يتجاوز مناقشة ولايات عمليات حفظ السلام. ويتعين أن يشمل أيضا تقديم الدعم إلى حفظة السلام، وذلك فيما يتعلق بسلامتهم وأمنهم وتدريبهم وسلوكهم وانضباطهم ومعداتهم وبخصوص المحاذير الوطنية، من بين أمور أخرى. وفي هذا الصدد، تؤكد جنوب أفريقيا من جديد دعمها لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام وإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات حفظ السلام، المعتمد في عام ٢٠١٨، والذي يتيح فرصة للأمم المتحدة والدول الأعضاء لتنفيذ عمليات لحفظ السلام تفي بالغرض في المستقبل.

كما نقدر الدور الحيوي والمتزايد الذي تؤديه المنظمات الإقليمية في جهود صنع السلام وحفظ السلام. وفي هذا الصدد، هناك دائما مجال لتعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي. ونقدر الجهود المدروسة التي يبذلها وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا للعمل بشكل وثيق مع مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي إسماعيل شرقي بشأن مساعي السلام في مختلف النزاعات الأفريقية، فضلا عن الأمين العام غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي فقي محمد من أجل إحراز تقدم في تلك المجالات.

ونكرر الدعوة إلى توفير تمويل مستدام وقابل للتنبؤ لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والمأذون بها من مجلس الأمن، على النحو المعترف به في العديد من قرارات المجلس، ولا سيما القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧). وتود جنوب أفريقيا أن تُذكر بأن المجلس تعهد في القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) بمواصلة النظر في الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها والظروف اللازمة لإنشاء الآلية التي يمكن من خلالها توفير تمويل جزئي من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والمأذون بها من مجلس الأمن والخاضعة لسلطة المجلس بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وسيظل ذلك على أساس كل حالة على حدة، امتثالا للمعايير والآليات ذات الصلة المتفق عليها لضمان الرقابة والمساءلة من الناحيتين الاستراتيجية والمالية، مع مراعاة العمل الذي تضطلع به الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد. ونحن في انتظار قرار من المجلس لمعالجة تلك المسألة المهمة.

وندرك أيضا التجارب والخبرات الواسعة للبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة في أفريقيا في مجال حفظ السلام وما تملكه من إمكانات في مجال تعزيز قدرات عمليات حفظ السلام. ولذلك، فإننا نحث الأمانة العامة، بالتشاور مع البلدان الأفريقية التي توجد فيها مراكز تدريب، على تعزيز التعاون في مجالات التدريب وبناء القدرات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

ونرحب كذلك بتفعيل المبادرات الإقليمية من قبيل القوة الأفريقية الجاهزة، التي تستند إلى ترتيبات احتياطية مع مناطق الاتحاد الأفريقي الخمس دون الإقليمية لتمكينها من الاستجابة بسرعة لأي أزمة في القارة. وندعو أيضا إلى زيادة التمويل والدعم المقدمين للمراكز الإقليمية والوطنية لحفظ السلام وإلى كفالة تبسيط منهج حفظ السلام واستعراضه دوريا لتسريع الأداء.

وتفخر جنوب أفريقيا بكونها من بين البلدان التي نشرت عددا كبيرا من النساء في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وسنواصل العمل الدؤوب من أجل زيادة عدد أفراد الشرطة والقوات العسكرية من النساء، طبقا لأحكام القرارين ٢٢٤٢ (٢٠١٥) و ٢٣٨٢ (٢٠١٧). ونثني على مبادرة إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام، التي تهدف إلى تحقيق تلك الأهداف.

علاوة على ذلك، نقدر العمل الهام الذي أنجزه الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام خلال السنوات الماضية. ينبغي أن نواصل استخدام هذه الآلية لمناقشة القضايا المواضيعية والقضايا ذات الصلة، في الوقت المناسب وبشكل تفصيلي.

ونحث كذلك جميع الدول الأعضاء على العمل في تناغم تام لضمان مواصلة اللجنة الخاصة التابعة للجمعية العامة والمعنية بعمليات حفظ السلام أداء ولايتها وتقديم الدعم لعمل المجلس. ينبغي ألا يتكرر الجمود الذي أدى إلى عدم اعتماد هذه اللجنة لتقريرها السنوي في دورتها الموضوعية، التي عُقدت في آذار/مارس.

إن جنوب أفريقيا ملتزمة تماماً بسياسة عدم التسامح المطلق مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات حفظ السلام. وقد قمنا باستحداث برنامج توجيهي بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين لقواتنا التي يتم نشرها قبل النشر وذلك من أجل رفع مستوى الوعي والكفاءة ومساءلة القيادة وأضفينا عليه الطابع المؤسسي. علاوة على ذلك، تقدم جنوب أفريقيا مساهمات تدريبية إضافية داخل البعثات بصفة مستمرة لتنشيط الوعي الظرفي للقوات واستعدادها داخل البعثات للمسائل المتعلقة بالقيادة والسيطرة، والاستفادة من وقت الفراغ، وحماية المدنيين، ومعايير حقوق الإنسان، والاستغلال والاعتداء الجنسيين. وقد استحدثنا أيضاً منذ حزيران/يونيه ٢٠١٨ خطوات عملية لمحاربة آفة الاستغلال والاعتداء الجنسيين عن طريق إدخال اختبارات الحمض النووي لجميع قوات جنوب إفريقيا المنتشرة. وقد ثبت أن هذا الإجراء هو من بين أفضل الممارسات.

فيما يتعلق بعمليات الانتقال، يجب على مجلس الأمن أن يكفل من البداية لولايات حفظ السلام أن تكون واقعية وملائمة ومرنة حتى تتمكن البعثات من تحقيق نتائجها المرجوة على صعيد حفظ السلام وتهيئة البيئة المواتية لعمليات بناء السلام. ونؤكد من جديد دعمنا لتعزيز التعاون بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، لا سيما عند نظر المجلس في استعراض عمليات حفظ السلام وإنهائها التدريجي.

في الختام، نود أن نشيد بحفظة السلام الذين جادوا بأرواحهم أثناء تنفيذ ولاية المجلس.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

شأني شأن زملائي، أود في البداية أن أقدم تعازينا في أعقاب المأساة التي ابتلت شمال بوركينا فاسو. لقد أودت الهجمات بحياة ٢٩ شخصًا.

نشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية الشاملة.

إن حفظ السلام هو النشاط الرئيسي للأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين منذ عدة عقود، وكان له تأثير مباشر على حياة الملايين. عمليات حفظ السلام هي مصدر أمل كبير، لأنها تهدف إلى معالجة القضايا الملحة وتيسير التسوية طويلة الأجل للنزاعات.

ولا شك في أن ظروف العمل الحالية الصعبة للبعثات والطبيعة المتغيرة للصراعات وسماتها الفريدة تستلزم أن تكون آليات حفظ السلام قابلة للتكيف. هناك أيضاً حاجة ملحة لتعزيز فعالية حفظ السلام. إننا نقدر الجهود الشخصية للأمين العام أنطونيو غوتيريش من أجل الوصول إلى هذه الغاية.

ونتفق مع الرسالة الشاملة لمبادرته المعنونة ”العمل من أجل حفظ السلام“ – أهمية الشراكة الهادفة والجهود المتضافرة من جانب أعضاء المجتمع الدولي لضمان قدرة عمليات حفظ السلام على العمل بنجاح. وحسب فهمنا لها، يتطلب ذلك ضرورة الامتثال الصارم والدقيق من جانب جميع الأطراف للاتفاقات والالتزامات التي يتم التعهد بها على المستوى الحكومي الدولي.

في هذا الصدد، وعلى ضوء الاختلاف المستمر بين الدول إزاء فهمها لإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، نعتقد أن اللجنة الخاصة التابعة للجمعية العامة والمعنية بعمليات حفظ السلام قد اتخذت قراراً هاماً، على أساس تجريبي، بترتيب هيكل تقاريرها وفق العناصر المواضيعية الرئيسية للإعلان في دورتها القادمة في عام ٢٠٢٠. ونحن على ثقة بأن هذا سيساعد على مواءمة عمليات حفظ السلام التي تطلقها الأمانة العامة مع القرارات والتوصيات المستندة إلى توافق الآراء التي تعتمدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وبغض النظر عن الشكل الذي قد يتخذه إصلاح حفظ السلام، يجب أن تظل الأمور التالية في صميم عمليات التحول: الاحترام غير المشروط لسيادة الدول المضيفة والالتزام بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحفظ السلام، والتي هي موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولايات. في جميع الأحوال، يجب أن يبقى حفظة السلام محايدين؛ وبخلاف ذلك سيواجهون خطر التورط في الصراع. وهذا بدوره سيجلب أخطاراً إضافية لسلامة الخوذ الزرق. وينطبق الشيء نفسه على اقتراح قيام حفظة السلام بعمليات قوية ووقائية. نعتقد أن وجود مثل هذه الولايات لا يشكل سابقة.

ولا يمكن القيام بمهام الوحدات، مثل ما يُسمى استخبارات فظ السلام وجمع البيانات وتحليلها، إلا ضمن أطر متفق عليها بين الدول. يجب أن يتم جمع البيانات بشكل يتماشى تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة، ومع احترام سيادة الدولة المضيفة، من خلال أساليب مشروعة بالكامل وفقط لحماية المدنيين وسلامة حفظة السلام. وفي هذا السياق، فإن التخزين الموثوق والمعالجة الآمنة للمعلومات الحساسة يكتسيان بالطبع أهمية خاصة.

ونحن نرى أهمية تعزيز التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة من أجل خلق روح الشراكة والتعاون والثقة المتبادلة. وفي هذا الصدد، نرحب بمشاركة البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في جلسة اليوم. نعتقد أن هناك حاجة إلى بناء تعاون قائم على الثقة مع الدول المضيفة، والتي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، واستئصال الأسباب الرئيسية للصراع، والتعافي من الصراع. ينبغي إعطاء الأولوية للتعاون بين البعثات والأمانة العامة والدولة المضيفة، والتي لا يمكن أن يحل محلها المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية.

إن التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على أساس الفصل الثامن من الميثاق، قد أضاف بلا شك قيمة في صقل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويشهد على ذلك التعاون المثمر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. إننا نرى إمكانات جيدة لتطوير الشراكات بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، اللتين تعملان على تحسين وضعهما السياسي والمساعدة في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي.

إن أهمية قيام مجلس الأمن بوضع ولايات واضحة ومركزة وواقعية أمر لا جدال فيه. في الوقت نفسه، يتمثل الهدف الرئيسي للخوذ الزرق في تمهيد الطريق للحوار السياسي والمصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، نرى أنه من الحكمة الحد من المهام الثانوية والهامشية للخوذ الزرق، بما في ذلك المهام المتعلقة بحقوق الإنسان والطبيعة الإنسانية أو الاجتماعية، والتي تصرف انتباههم عن أداء وظائفهم الرئيسية وتتطلب تمويلاً كبيراً. وهذا مهم على وجه الخصوص في ضوء سياسة السعي لتحقيق فعالية التكلفة في حفظ السلام.

وتتوقف فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى حد كبير على احترام التقسيم المناسب للمهام داخل المنظمة، مع التنسيق اللازم والتكامل المتبادل للجهود. وتقوم اللجنة الخاصة التابعة للجمعية العامة المعنية بعمليات حفظ السلام بدور رئيسي في تحديد النُهُج المشتركة لحفظ السلام وفي وضع التعليمات ذات الصلة للأمانة العامة. ويجب مناقشة مسائل اللوجستيات والميزانية والموظفين في اللجنة الخامسة. وينبغي لمجلس الأمن بدوره أن يأخذ في الحسبان نتائج تلك المناقشات عند اتخاذ قرارات مستنيرة في إعداد ولاية كل عملية من عمليات حفظ السلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل إثيوبيا.

السيد غايبتو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الاتحاد الروسي على تنظيم مناقشة اليوم الهامة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي مسألة استراتيجية وضعتها إثيوبيا على رأس جدول أعمال مجلس الأمن خلال رئاستها للمجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

لقد شكل اتخاذ القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) أحد الإنجازات الرئيسية لرئاسة إثيوبيا (انظر S/PV.8051). واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام جون بيير لكروا على إحاطته الشاملة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال العام الماضي، وكذلك جوهر العمل المنجز خلال العامين الماضيين.

إننا ندين بشدة الهجمات الإرهابية الجبانة في بوركينا فاسو ونعرب عن تعاطفنا مع حكومتها وشعبها.

والحاجة إلى بذل الجهود لسد الثغرات التي تواجهها عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بتجنيد القوات وقدراتها هي من بين عدد من الأولويات المحددة في القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧). ونحن ندرك أن الأمانة العامة قامت بالكثير في هذا الصدد. وخلال الاجتماع الوزاري السنوي المعني بحفظ السلام الذي عقد في شهر آذار/مارس، تعهدت إثيوبيا بالمساهمة بكتيبتين مجهزتين بالكامل من حفظة السلام النظاميين لسد الثغرات التي حددتها الأمم المتحدة. كما أعربنا عن استعدادنا لقبول الطلبات الفردية الأخرى لنشر ضباط الجيش والشرطة في عمليات السلام. وفيما يتعلق بالاعتراف بدور المرأة في السلام والأمن، نعمل على زيادة عدد النساء العاملات في مجال حفظ السلام.

وفيما يتعلق بتعزيز فعالية عمليات حفظ السلام التي يجب أن تستجيب بشكل مناسب لتحديات السلام والأمن، فقد عززنا تدريبنا وقدراتنا. وفي إطار سعينا إلى اتخاذ تدابير وقائية لتجنب جميع أشكال الإساءة إلى المدنيين واستغلالهم، وضعنا هذه المسألة على رأس أولوياتنا.

ومن ضمن الإنجازات الكبيرة التي حققتها الأمم المتحدة، وضع المعايير اللازمة لمواجهة التحديات من خلال التوعية المتسقة، واتخاذ التدابير الإدارية ووضع آلية للمساءلة تنفذ مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. إن برامج التدريب السابقة للنشر والتدريب في البعثات التي وضعتها البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بدأت ترسخ جذورها ونحن على ثقة من أن هذه الجهود تسير في الاتجاه الصحيح للمساعدة في التغلب على التحديات الحالية والمستقبلية.

وآمل أن نتفق جميعا على أن الإصلاح الشامل لعمليات حفظ السلام يتطلب التعاون والشفافية بين جميع الأطراف الفاعلة داخل هيكل الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذا الصدد نحتاج إلى اتخاذ المزيد من التدابير الملموسة المتعلقة بكيفية إسهام جميع أصحاب المصلحة في هذا الإصلاح، وكذلك جهود التدقيق الرامية إلى إعادة هيكلة دعامتي السلام والأمن. وتدعو الحاجة إلى فهم أفضل لعمل اللجان ذات الصلة التي أنشأتها الجمعية العامة – مثل اللجنة الخامسة التي تشارك في التفاوض بشأن الميزانية وتخصيص الموارد. إن التوفيق بين متطلبات الإنجاز المعياري للولاية والموارد اللازمة ليس موضوعًا يمكن تأجيله. وفي هذا الصدد، يحتاج مجلس الأمن إلى استكشاف وسائل مواجهة التحديات الناجمة عن عدم التطابق الخطير.

إن إثيوبيا ملتزمة بالنهج الشامل لتنفيذ إصلاح الأمم المتحدة وتؤمن بأن الحلول السياسية المتكاملة التي تعززها شراكات قوية ومشاركة المرأة هي عناصر أساسية في مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام. وما برحنا ندعم الأمانة العامة للأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بنجاح بما في ذلك تلك المنصوص عليها والموصى بها في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446).

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز الحاجة إلى إعادة التأكيد أولاً على أن ملكية الدول الأعضاء لتنفيذ إصلاح الدعامة الأمنية للأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح عمليات حفظ السلام في الميدان، تظل أساسية لتحقيق النجاح. ومن المهم للغاية أن نتفق جميعًا على جوهر الإصلاحات ونقدر أهميتها من أجل ضمان الكفاءة.

ثانيا، هناك حاجة إلى استمرار التواصل بين أصحاب المصلحة من أجل تحديد أي ثغرات في تنفيذ القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) وكذلك في خطة الإصلاح التي وضعها الأمين العام. ورأينا أنه ليس واضحا ما هو المتوقع من كل جهة من الجهات صاحبة المصلحة، وأنه يجب تقديم المعلومات الملائمة إلى الدول الأعضاء ومجلس الأمن والبعثات الميدانية حتى يمكن معالجة الثغرات وأوجه القصور في عمليات حفظ السلام.

ثالثا، يجب إعادة تأكيد دور وإسهام كل طرف فاعل في عمليات السلام. وعلى مدى السنوات الأربع والسبعين الماضية، شاركت إثيوبيا بفخر في عمليات السلام التي تخدم البشرية وأهداف الأمم المتحدة. وقد تطور هذا المسعى بمرور الوقت وأصبح الآن أصعب بسبب تمديد الولايات والموارد المحدودة. ونحن نؤمن بالاشادة بحياة وجهود أولئك الذين ضحوا بحياتهم، وتقدير القضايا التي دافعوا عنها حق قدرها. وفي هذا الصدد وبينما ندرك أهمية المساهمات المالية وغيرها، يجب الاعتراف بأنه لا يوجد أي أساس أخلاقي أو مادي لمساواة النفقات أو الموارد المستخدمة بالحياة البشرية. ولذلك السبب، ينبغي أن تظل سلامة وأمن حفظة السلام العاملين في بيئة خطرة تهدد حياتهم، أولوية رئيسية للبعثات الميدانية.

وفي الوقت الحاضر، تُجبر البلدان على تحمل مسؤوليات ثقيلة وصعبة بشكل خاص في تنفيذ ولايات البعثات ودفع الثمن من حيث التضحية البشرية والأعباء المالية الناجمة عن عمليات حفظ السلام. وهذا ليس بأي معيار أمرا عادلا أو مقبولا. وإذا استمر إثقال كاهل البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، فإننا نفهم أن الوضع سيصبح غير مستدام وسيؤثر على الجهود المبذولة لإدامة السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

أخيراً، نود أن نؤكد أن التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة سيساعد على تعزيز تنسيق قيادة البعثات وتنفيذ الولاية. ومع ذلك فنحن نعلم جميعًا أن آلية التشاور الثلاثي الرسمية لم تتجذر بعد بسبب بعض القواعد الراسخة في مجلس الأمن. ولذلك فنحن على ثقة من أن عملية الإصلاح المقبلة سوف تركز على استعادة التوازن في التعاون، بسبل منها إصلاح مجلس الأمن نفسه.

واسمحوا لي أن أختتم ملاحظاتي بتأكيد التزام إثيوبيا بنجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيدة روغوابيزا (رواندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أنضم إلى أعضاء المجلس في شكر الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأشكر وكيل الأمين العام لعمليات السلام السيد جان بيير لاكروا على إحاطته الشاملة التي أبرزت مرة أخرى التزام الأمانة العامة بجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر فعالية واستباقية، وكذلك لإطلاعنا على عدد من النقاط التي أحرز فيها تقدم. واسمحوا لي أيضا أن أشكر المتكلمين السابقين على إسهاماتهم القيمة في مناقشات اليوم.

وأود أيضا أن أقدم تعازي رواندا الخالصة لشعب وحكومة بوركينا فاسو في أعقاب الهجمات الإرهابية الأخيرة في شمال البلد.

إن مناقشة اليوم مناسبة من حيث التوقيت، حيث سنحتفل في ٢٥ أيلول/سبتمبر، بالذكرى السنوية الأولى لبدء تأييد إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهذا هو الوقت المناسب لتقييم ما إذا كنا قد نفذنا الالتزامات

والتعهدات التي قطعناها على أنفسنا فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويعترف تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) وكذلك توصيات الأمين العام بحق بأسبقية السياسة. ولذلك فمن الصواب منح إصلاحات حفظ السلام الأولوية للوقاية وحفظ السلام، وبالتالي تعزيز فعالية واتساق عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

وحفظ السلام هو إحدى أدوات الأمم المتحدة لتعزيز وصون السلم والأمن الدوليين، إن لم يكن أهم هذه الأدوات. فهو أداة يمكنها تهيئة المجال لإيجاد حل سياسي مملوك وطنيا. ولا يزال حفظ السلام يواجه حاليا العديد من التحديات، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالقدرات. بل إنه يواجه في بعض الأحيان، ولا سيما في الآونة الأخيرة، الافتقار إلى الموارد الكافية وعدم التناسب بين الولايات والموارد. وتظل رواندا تؤدي دورا بالغ الأهمية في عمليات حفظ السلام وتعيد، بوصفها في مقدمة البلدان المساهمة بقوات، تأكيد التزامها الراسخ بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد على النقاط التالية:

أولا، إننا ندرك أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق البلدان. وكذلك نعرف أنه في حالة افتقار البلدان للقدرة على حماية سكانها أثناء النزاع أو عدم رغبتها في ذلك، فإن هذا الأمر ذاته يمكن أن يهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وفي مثل تلك الحالات تقع المسؤولية على عاتق مجلس الأمن لاستخدام جميع الوسائل والتدابير والموارد اللازمة الممكنة لحماية المدنيين. ويتطلب ذلك فهما موحدا لحماية المدنيين بين الشركاء في حفظ السلام ودعما جماعيا للمبادرات المتعلقة بحماية المدنيين.

إن رواندا هي أحد مناصري مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين. فتلك المبادئ تتناول جميع الجوانب الرئيسية اللازمة لضمان الحماية الفعالة للمدنيين، بما في ذلك التقييم والتخطيط وتكوين القوات والتدريب والمعدات والأداء والمساءلة. ونشجع جميع الدول الأعضاء على تنفيذ مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين.

وتتعلق نقطتي الثانية بأداء ومساءلة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي مسألة تشكل مجالا واسعا ولكنه أساسي من مجالات حفظ السلام. فحفظ السلام مهمة تقوم على الشراكة. ولذلك، لا ينبغي لتقييم الأداء أن يركز حصرا على الوحدات النظامية. فالأداء يمكن أن يتعرض للخطر بسبب عدد من العوامل الأخرى، بما في ذلك غموض الولايات والتأخير المفرط والمتأخرات في رد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات والقيود التي تفرضها البلدان المضيفة. ونود أن يتم إجراء تقييم شامل للأداء لا يركز على بعض الشركاء فحسب بينما يترك الآخرين.

وبالفعل، فإن القوات ووحدات الشرطة تتطلب القدرات والمعدات المناسبة للتصدي للتحديات التي تواجهها في الميدان – وهو مسعى لا يمكن أن نقصر فيه عن التكيف مع التكنولوجيات الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نكون حازمين في ضمان أن تتوفر لدينا البيانات اللازمة، لا سيما فيما يتعلق بالإلمام بالحالة، للاسترشاد بها في جميع العمليات. فمن شأن ذلك أن يقلل التهديدات لحدها الأدنى وأن يحد من الوفيات والإصابات في صفوف حفظة السلام.

إن التدريب عنصر محوري في الأداء. فعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتطلب تدريبا مصمما ليناسب بيئة عمليات حفظ السلام قيد النظر. وفي ذلك الصدد، نود أن نثني على المشاركة الاستباقية لعدد من الشركاء في أعقاب إطلاق مبادرة ”العمل من أجل حفظ السلام“. فقد أصبحوا أكثر استباقية فيما يتعلق بالدخول في شراكات جديدة.

وقد انتهت أكاديمية الشرطة في رواندا في تموز/يوليه من دورة تدريبية نظمتها بالشراكة مع السويد للخبراء العسكريين

التابعين للأمم المتحدة شملت ٢٦ بلدا، ولا سيما ضباطا من القوة الجاهزة لشرق أفريقيا. ونرى أنه ينبغي زيادة التشجيع على هذه الشراكات الثلاثية. وبالمثل، استكملت قوة الدفاع الرواندية بنجاح في آب/أغسطس تمرين ”الاتفاق المشترك“ Shared Accord في رواندا بالاشتراك مع جيش الولايات المتحدة والحلفاء العسكريين من الشركاء الأفارقة والمنظمات الدولية. ومرة أخرى، نعتقد أن هذه التمارين تزيد من الجاهزية والقابلية للتشغيل البيني وتعزز بناء الشراكات بين الدول المشاركة في عمليات حفظ السلام.

وتتعلق نقطتي الثالثة بالمرأة في حفظ السلام. فلا يمكننا أن نغالي في التشديد على أهمية مشاركة المرأة على جميع مستويات عمليات حفظ السلام. وتبين الأدلة أن قيام المرأة بأدوار مجدية يزيد من فعالية عمليات حفظ السلام ويحسن قدرات البعثات على حماية المدنيين. وتعتز رواندا بأنها مساهمة بأفراد شرطة من الإناث في بعثات حفظ السلام، غير أننا نتفق مع وكيل الأمين العام لاكروا على أنه يمكننا، بل ويجب علينا، أن نفعل ما هو أكثر من ذلك بكثير. وتعكف بعثة بلدي وفرقة شرطتها وشعبة شرطة الأمم المتحدة حاليا على وضع الصيغة النهائية لترتيبات إرسال فريق تقييم من الأمم المتحدة للاختيار والمساعدة، مخصص حصرا لحفظة السلام وخبراء الشرطة من النساء قبل نهاية هذا العام.

فمن شأن توظيف النساء في عمليات حفظ السلام أن يقلل من خطر النزاع والمواجهة بين أفراد المجتمعات المحلية. فهو يوفر شعورا أكبر بالأمن لدى السكان المحليين بما في ذلك، وعلى وجه الخصوص، النساء والأطفال. وفي ذلك الصدد، نتخذ تدابير عملية لدعم تطلع الأمم المتحدة إلى زيادة النسبة المئوية للإناث ضمن حفظة السلام المنتشرين.

ونرحب بالجهود الرامية إلى التحفيز على نشر عدد أكبر من النساء في الوحدات العسكرية والشُرطية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ونشير إلى القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، فضلا عن تطلع المنظمة إلى زيادة عدد النساء في هذه الوحدات.

وتتعلق نقطتي الرابعة بتعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية. ونرحب بتعزيز إطار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ونود أن نرى روح تلك الشراكة تمتد إلى جميع جوانب بعثات حفظ السلام في أفريقيا. وينبغي أن يستند هذا التعاون إلى سلطات وكفاءات وقدرات كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وينبغي أن تحترم الشراكة مبادئ تقاسم الأعباء والتشاور في عمليات صنع القرار والميزات النسبية وتقسيم العمل والمساءلة المتبادلة. ونفهم أن تعزيز تلك الشراكة ليس مسؤولية الأمانة العامة وحدها. وندعو أعضاء المجلس إلى النظر بجدية أكبر في عناصر تقاسم الأعباء.

وفيما يتعلق بنقطتي الخامسة، فإنني أود أن أشيد بالدور الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة في تيسير حماية المدنيين وتعزيز وتوسيع نطاق سيادة القانون والمساهمة في كفالة عمل بعثات حفظ السلام بشكل سليم ومنسق خلال المراحل الانتقالية من النزاع إلى السلام. ونؤيد توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة المعنون ”تقييم شعبة الشرطة“ (A/74/223).

إن المرحلة الانتقالية في حفظ السلام لحظة حاسمة بالنسبة لكل من الدولة المضيفة والأمم المتحدة. وتضطلع شرطة الأمم المتحدة بدور ضروري وهام جدا في ضمان أن تكون سلطات الدول المضيفة مستعدة وقادرة على حفظ السلم والأمن. وثمة حاجة كبيرة إلى تعزيز الدعم المقدم من حيث القدرات والموارد اللازمة لشعبة الشرطة وعناصر الشرطة في البعثات الميدانية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نهنئ الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. ونود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة وعلى دعوتنا لتبادل وجهات النظر. كما نشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام جان – بيير لاكروا على إحاطته عن الحالة الراهنة بشأن المبادرات المختلفة لإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونود أيضا أن نشارك الوفود الأخرى في إدانة الهجمات الإرهابية الأخيرة التي أودت بحياة العديد من المدنيين في بوركينا فاسو، ونقدم أحر تعازينا للأسر المكلومة ونعرب عن تضامننا مع حكومة بوركينا فاسو وشعبها.

وعلى مدى أكثر من سبعة عقود ظلت عمليات حفظ السلام على رأس إسهامات الأمم المتحدة في تحقيق الأمن وتسوية النزاعات. وعلى مدى الثلاثة عقود الماضية من الارتباط بهذه القضية النبيلة، ما فتئنا نفخر بالخدمات والتضحيات التي قدمها حفظة السلام التابعين لنا في أشد الأماكن خطرا في العالم. ونحن ملتزمون بمواصلة تلبية نداء الأمم المتحدة للمشاركة في بعثات حفظ السلام في المستقبل.

فحفظ السلام نشاط حيوي ومتطور على مر الزمن في المجالات السياساتية والعملياتية على حد سواء. ومنذ عام ٢٠١٧ حدثت تغييرات هامة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن طريق إجراء الإصلاحات الهيكلية في ركيزة الأمم المتحدة للسلام والأمن على النحو الذي ذكره وكيل الأمين العام لاكروا. وبشكل رئيسي، فقد تعيّن على الجهات الفاعلة في الميدان أن تتكيف مع الكثير من عوامل التغيير الناتجة لأجل مواجهة التحديات والأولويات المتغيرة. وأبدى أصحاب المصلحة المعنيون، بما في ذلك مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة والبلدان المضيفة درجة من المرونة وقدرة على التكيف وبناء شراكات فعالة بين أصحاب الآراء المتباينة. وإذ نمضي قدما، يجب أن يستند مفهوما الاستعراض والإصلاحات إلى فكرة التعاون والشراكة الفعالين. وينبغي أن نستفيد من مختلف الآليات المؤسسية في إطار منظومة الأمم المتحدة لأجل الحوار المستنير بين جميع أصحاب المصلحة بغرض المضي قدما بمبادرات الإصلاح على نحو متسق ومستدام. ونرى أنه لا بد من تعزيز هذا الحوار وإجرائه في فترات منتظمة.

ونؤيد الجهود المبذولة لتنفيذ مبادرة الأمين العام ”العمل من أجل حفظ السلام“. ونقدر الجهود التي تبذلها الأمانة في تحليل الثغرات ونشدد على الحاجة إلى مناقشات متعمقة ومركزة تشمل جميع الجهات المعنية بسبل المضي قدما لتضييق الفجوات. ونعرب عن تقديرنا أيضا لتعميم المنشورات الإعلامية هذا الصباح والتي تلخص التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ مبادرات الأمين العام المعنية بحفظ السلام. ويسعدنا أن نلاحظ أن هذه المبادرة قد أدت في بعض البعثات إلى تعزيز الحلول السياسية الدائمة وتيسير العملية الانتقالية. وتحققت إنجازات جديرة بالثناء في المجالات ذات الصلة بخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والأداء وسلامة حفظة السلام وأمنهم وتحسين الشراكات في مجال حفظ السلام.

وتعرب بنغلاديش أيضا عن تقديرها للمبادرات المتخذة لتعزيز سلوك أفراد حفظ السلام. وأود أن أؤكد في هذا الصدد مجددا الالتزام بسياسة عدم التسامح إطلاقا لرئيسة الوزراء الشيخة حسينة إزاء أي شكل من أشكال الاستغلال أو المضايقة أو الاعتداء الجنسي في عمليات حفظ السلام. وطبقا لهذه السياسة، تأخذ بنغلاديش أي مسألة تتعلق بالتحرش الجنسي على محمل الجد، ودأبت على إدماج هذا المنظور في جميع تدريبات حفظة السلام السابقة للنشر.

وأعربنا سلفا عن مصلحتنا في الريادة في بعض المجالات، بما في ذلك حماية المدنيين، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والحد من الآثار البيئية لعمليات حفظ السلام في الميدان.

وأسهمنا أيضا في توافق الآراء على التوفيق بين صيغة تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والمجالات ذات الأولوية في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

وفيما يتعلق بحماية المدنيين، فقد تحلى حفظة السلام التابعين لنا بسمعة طيبة في بعض من أصعب الأوضاع. ففي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على سبيل المثال، اتسم تفاعل حفظة السلام التابعين لنا مع المجتمعات المحلية بقدر كبير من الود. ويواصلون دعم العمليات السياسية وحماية حقوق الإنسان وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية وتوفير الرعاية الطبية والتوعية بالصحة والنظافة الصحية. وعندما تكون تلك الآمال والتطلعات على المحك، فلا شك أن لهذه المبادرات آثار بعيدة المدى في كسب قلوب الناس وعقولهم. وفيما يتعلق بالحد من الآثار البيئية، فإننا نشارك إيطاليا في رئاسة مجموعة الأصدقاء المعنية بقيادة الإدارة البيئية في الميدان. ونسلّم أيضا بأن الممارسات الجيدة للحد من الأثر البيئي لحفظة السلام ستسهم في تعزيز صورتهم بوصفهم عنصرا مسؤولا وفاعلا في المجتمعات التي يخدمونها.

وبالرغم من جهودنا المخلصة، لا تزال سلامة حفظة السلام وأمنهم في الميدان مصدر قلق بالغ. ووفقا لإدارة عمليات حفظ السلام بلغ عدد الوفيات بين حفظة السلام ٢٣٦ حالة بسبب أعمال العنف منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ونعرب عن عميق التعازي إلى أسر أولئك الأبطال الذين فقدوا حياتهم بعيدا عن بلدانهم من أجل قضية نبيلة.

وإذ تتعين علينا دراسة الأسباب المباشرة لتلك الوفيات، فإننا نعتقد أنه لا بد من التحسين في عدد من المسائل – من النشر السريع للقوات دون عوائق وتمكينهم من الوصول ومن تعزيز جهودنا الرامية إلى ضمان الأمن المادي إلى جمع المعلومات الاستخبارية، ومن التدريب السابق للنشر على تدابير السلامة إلى تقديم الدعم الطبي الكافي بعد الإصابات. ويجب أن نتمكن أيضا من التصدي للتحديات الطبية الناشئة في بعثات حفظ السلام، بما في ذلك النوبات القلبية والاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة. ونود في ذلك الصدد، أن نطلب إلى أعضاء المجلس مرة أخرى النظر في ضرورة اتخاذ قرار شامل بشأن ضمان سلامة حفظة السلام وأمنهم.

ولا يمكننا المبالغة في التشديد على أسبقية السياسة لنجاح عمليات حفظ السلام، من وضع الولاية وحتى الخروج. وإذا ما تعثرت العملية السياسية سيزداد الخطر على المدنيين وحفظة السلام على حد سواء. ولذلك، يجب علينا التقييم الموضوعي للظروف لأجل الحفاظ على السلام في الميدان وتحديد أولويات وتسلسل أهداف الولاية. ولا يسعنا في ذلك السياق سوى أن نؤكد مجددا مدى أهمية التعاون والمشاورات الثلاثية بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة.

ويزيد ذلك أيضا الصلات القائمة بين الولاية والأداء. وحفظة السلام التابعون لنا حريصون عموما على تيسير تنفيذ الولايات بطريقة فعالة. بيد أننا نتوقع أيضا بصفتنا من أهم البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة أن يستجيب المجلس وأصحاب المصلحة الآخرون بصورة كافية للأصوات والشواغل الميدانية. ونؤيد فكرة تعزيز المساءلة من جانب جميع الجهات الفاعلة في حفظ السلام على النحو المكرس في النظام الشامل لتقييم الأداء. ومع ذلك، نود أن نشدد على أنه لا يمكن النظر إلى الأداء بمعزل عن العناصر الأخرى. بل يمكن النظر إليه في صلته الوثيقة بالموارد التي يمكن التنبؤ بها على أساس الاحتياجات والعناصر التمكينية الحاسمة المحددة لأي من بعثات حفظ السلام.

وأود قبل أن أختتم بياني، أن أشدد أيضا على أن مسألة الميزانية لا تزال أمرا بالغ الأهمية لنجاح إصلاح عمليات حفظ السلام. وإن إنجاز المزيد بموارد أقل ليس وصفة مستدامة في الأوضاع العملياتية التي تنطوي على مخاطر محتملة. ويجب أن

تكون هناك مشاورات منظمة بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة لسد الفجوة التي تزداد اتساعا بين التوقعات والموارد.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*) إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ابتكار فريد لتعددية الأطراف في التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وبوصفنا بلدا ارتبط بمختلف الجوانب بهذه الظاهرة وأسهم في تطورها، فإننا نشكركم سيدي الرئيس والاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة وعلى إعطائنا الفرصة للإعراب عن آرائنا.

ونشكر أيضا وكيل الأمين العام لاكروا على توفير إطار للمناقشة اليوم.

وأشاطر المتكلمين الآخرين الإعراب عن تعازينا لشعب بوركينا فاسو وحكومته باعتبارهما آخر ضحايا الإرهاب.

والهند ملتزمة بتنفيذ مبادرة الأمين العام ”العمل من أجل حفظ السلام“ لتحسين كفاءة عمليات حفظ السلام وفعاليتها في إطار تفاهماتنا المشتركة.

وفي الوقت الحاضر، فإن حفظ السلام لا يزال منطقة محرمة بين السعي إلى الحفاظ على السلام في بيئات هشة والسعي لإنفاذ حفظ السلام حيث لا يوجد ما ينبغي الحفاظ عليه. ويتطلب التصدي للبيئات الأمنية الجديدة استعدادا لتكييف القدرات على الواقع الميداني. وسنقدم في ذلك السياق ثلاثة اقتراحات محددة لكي ينظر فيها المجلس.

أولا، إضفاء الطابع المؤسسي على نهج تشارك بموجبه جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات باستمرار وعلى نحو يمكن التنبؤ به في مصفوفة صنع القرار الذي استمرت المناقشة فيه على مدى عقود من الزمن. واستمر التركيز على مسألة المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات والاتصالات منذ البيان الرئاسي للمجلس في عام ١٩٩٤ بشأن هذه المسألة (S/PRST/1994/22) وتجسد ذلك في عدد من وثائق المجلس، على سبيل المثال: البيان الرئاسي عام ١٩٩٦ (S/PRST/1996/13) والقرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) بشأن تقرير الإبراهيمي (انظر S/2000/809) والقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١). غير أننا لا نرى في الممارسة العملية أي تحسين فعال للتعاون بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة. وقد حان الوقت للانتقال من النشاط الفردي للدول الأعضاء إلى العمل الجماعي من جانب مجلس الأمن لإضفاء الطابع المؤسسي على هذا الجهد.

ثانيا، من الضروري الآن تحفيز دور النساء في حفظ السلام. فحتى ٣١ تموز/يوليه لا تمثل المرأة سوى ٦ في المائة فقط من مجموع حفظة السلام. وهناك ٢٤٣ ٥ من حفظة السلام النساء من المجموع الكلي ٦٨٧ ٨٦ لحفظة السلام. وفي عام ١٩٩٣ أي في المرحلة الأولى لعمليات حفظ السلام كانت نسبة النساء بينهم ١ في المائة فقط من الأفراد النظاميين المنتشرين. وارتفعت تلك النسبة اليوم إلى ٦ في المائة. في غضون ٢٦ عاماً، قمنا بزيادة حصة النساء بنسبة ٥ في المائة. وبهذا المعدل، قد لا يكون من الممكن تحقيق حتى الحد الأدنى من الأهداف. ويلزم وجود حوافز خاصة للنساء من حفظة السلام وإعطاء الأولوية لنشر الوحدات المكونة من النساء بصورة تامة حسب التعهدات. وإلا فستظل الأهداف مجرّد أهداف.

ثالثاً، يجب أن يكون الابتكار في بناء قدرات العاملين في مجال حفظ السلام أولوية إذا أردنا الابتعاد عن ثقافة المحاذير التي تُفسد حفظ السلام وتحصره في أنشطة مجزأة. ولا بدّ من تعزيز الخيارات المبتكرة، مثل المشاركة في نشر حفظة السلام من مختلف البلدان وبعث الروح الحقيقية للشراكة من أجل السلام. إن تحسين القدرات والطاقات من خلال أفرقة التدريب المتنقلة في البعثات الكبيرة آلية مفيدة من أجل تسخير المواهب المتاحة

للأهداف المشتركة المحددة. وتوسيع نطاق المبادرات المتاحة على شبكة الإنترنت من أجل تطوير قدرات القادة والمديرين في المستقبل بحيث يكونون قدوة وينشرون التوعية بمعايير الأمم المتحدة لقواعد السلوك بين موظفيهم من الابتكارات الأخرى التي يمكن مواصلة تعزيزها.

وأفضل تكريم يمكننا أن نقدّمه للرجال والنساء الشجعان الذين خدموا قضية حفظ السلام ولذكرى أولئك الذين ضحوا بأرواحهم أثناء الخدمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هو أن نُبقي الحافز على التغيير، ونضفي الطابع المؤسسي على أفضل الممارسات، ونعطي المزيد من القيمة للابتكار. ويحدونا الأمل في أن تُزوّد تلك الأهداف الجيل القادم بمعلومات عن التغييرات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي يضطلع بها المجلس.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد راي (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، تنضم نيبال أيضاً إلى الآخرين في إدانة الهجوم الإرهابي الذي وقع في بوركينا فاسو ونقدم خالص تعازينا إلى الحكومة والشعب والأسر.

وأود أن أشكر الرئاسة الروسية على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعلى دعوة نيبال إلى المشاركة فيها. ونود أيضاً أن نشكر وكيل الأمين العام جون – بيير لاكروا على إحاطته الشاملة.

لا يسع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تفشل. فهي يجب أن تنجح لتنهض بآمال الملايين من الناس الذين فجعتهم النزاعات في جميع أنحاء العالم. ويجب أن تنجح من أجل صون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن تنجح لتعزيز بيئة سلمية يمكن لأهداف التنمية المستدامة أن تتحقق فيها، دون أن يتخلف أحد عن الركب. تواجه عمليات السلام الراهنة مجموعة من التحديات. لقد أدى التأخر في تسديد الأنصبة المقررة إلى نقص في الموارد المقابلة لها. وقد تحول إلى تأجيل في سداد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وبناء على ذلك، بات على حفظة السلام التنازل في أدائهم على مسرح النزاع.

ويجب أن تعمل الدول الأعضاء والأمانة العامة على حد سواء جنباً إلى جنب من أجل تحسين التنفيذ في الميدان. ونقدّر الجهود التي تبذلها الأمانة في ذلك الاتجاه. قبل عامين مضيا، اتخذ المجلس القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، وهو قرار تاريخي بشأن حفظ السلام. وكانت نيبال أحد مقدمي مشروع القرار. وبوصفها من أكبر البلدان المساهمة بقوات/أفراد شرطة، تعلق نيبال أهمية كبيرة على مسائل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد استجابت نيبال دائماً لنداءات الأمم المتحدة، حتى في أقصر وقت يتم إخطارها فيه، دون وضع أي محاذير وطنية. وقد انتشر حفظة السلام لدينا حتى في أوضاع سياسية هشة وفي بيئات تشوبها التهديدات الأمنية الحادة. واستناداً إلى تجربتنا بوصفنا من كبار البلدان المساهمة بقوات/أفراد شرطة، أودّ أن أقدم النقاط التالية بشأن الفعالية والكفاءة في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة.

أولاً، لا بدّ أن يكون تقديم الدعم للعملية السياسية الشاملة للجميع في صدارة تصميم بعثات حفظ السلام. وينبغي أن تكمّل عمليات السلام قدرات المؤسسات الحكومية المحلية في البلدان المتضررة بالنزاعات وأن تدعمها.

ثانياً، ينبغي للتحليل الواسع النطاق والشامل للنزاعات وأسبابها الجذرية أن يوجّه عملية صياغة الولايات. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يتشاور القائمون على الصياغة مع البلدان المحتملة مساهمتها بقوات/أفراد شرطة قبل استكمال الولايات.

ثالثاً، ينبغي إدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في عمليات السلام، مع زيادة التركيز على التخفيف من حدة الفقر والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية الشاملة.

رابعاً، ينبغي للولايات أن تكون مدعومة بموارد كافية ويمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذها على نحو فعال.

خامساً، ينبغي تمكينُ قيادة البعثة ومساءلتُها عن أداء البعثة بأسرها.

سادساً، ينبغي أن تحدد مؤشرات الأداء الخاصة بكل بعثة استناداً إلى الولايات والواقع في الميدان. بيد أن فعالية عمليات السلام ينبغي أن تُقيّمَ وفقاً للأوضاع السياسية والتكتيكية في الميدان.

سابعاً، يجب ضمان حماية المدنيين وعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولا بدّ من النهوض بمشاركة المرأة والشباب وقادة المجتمعات المحلية في عمليات بناء السلام، حيث يساعد ذلك في كسب ثقة الشعب.

وإلى جانب ذلك، أود أن أختتم بالإعراب عن تأييد نيبال الكامل لإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بهدف نجاح بناء السلام المستدام وإنعاش آمال الملايين من الناس المتضررين من النزاعات في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): أودّ، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولّي الاتحاد الروسي رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر وأن أشكركم على الدعوة الموجهة إلى بلدي للمشاركة في هذه المناقشة.

وأود أيضاً أن أنضم إلى الذين سبقوني في الإدانة الشديدة، باسم المغرب، للهجمات الإرهابية التي ضربت بوركينا فاسو بالأمس، وفي الإعراب عن تعازينا القلبية لشعب وحكومة بوركينا فاسو وإلى أسر الضحايا. ويغتنم المغرب هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على دعمه الكامل للبلد الشقيق بوركينا فاسو في حربها ضد الإرهاب، وهي الآفة التي تزعزع استقرار منطقة الساحل بأكملها. وفي هذا الصدد، باتت زيادة الدعم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وأود أيضاً أن أتقدّم بجزيل الشكر إلى وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الشاملة، التي تعبر عن التزام الأمم المتحدة الثابت بحفظ السلام الذي يتكيف مع الواقع المعاصر، على أساس مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، التي كان هو القوة الدافعة لها والتي يؤيدها المغرب بصورة كاملة وحازمة. وقد كان جلالة الملك محمد السادس، وذلك في رسالة موجهة إلى الأمين العام، من بين أول رؤساء الدول الذين أعربوا عن دعمهم الكامل لهذه المبادرة. وأود أن أغتنم فرصة مناقشتنا اليوم للإشادة إشادة كبيرة بالأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي كان لإصلاحاته ومبادراته فيما يخص السلام والأمن أثر إيجابي على عمليات حفظ السلام.

تأتي هذه المناقشة في وقتها المناسب، بعد عام تقريباً على إطلاق مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، وستسمح لنا بتقييم التقدم المحرز والتحديات المتبقية بصورة جماعية. وعلاوة على ذلك، نشيد بقيادة الأمانة العامة في تنفيذ إعلان الالتزامات المشتركة المعنية بعمليات حفظ السلام، بما في ذلك من خلال اقتراح خطة عمل. وفي هذا السياق، رحب المغرب بمفهوم ”المناصرين“ والتزم منذ البداية بدعم الأداء والمساءلة وبتحسين الشراكات في مجال حفظ السلام. وفي ضوء المواضيع الهامة الأخرى، التزمت المملكة المغربية أيضاً بدعم تعزيز القيادة وتحسين سلامة وأمن حفظة السلام، الذين هم ذوو أهمية بالغة بالنسبة لنا جميعاً. وأودّ أن أشاطر المجلس الإجراءات الملموسة

التي اتخذها بلدي منذ تصديقه على إعلان الالتزامات المشتركة، قبل سنة من الآن تقريباً.

فيما يتعلق بتكوين القوات، أُنجز مؤخراً نشر كتيبة انتشار سريع في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع معدات جديدة تفي تماماً بالمعايير المطلوبة، وذلك في وقت قياسي بلغ شهرين، من تاريخ تقديم التعبير عن الاهتمام وحتى النشر. ومما يزيد ذلك أهميةً أن الكتيبة نُشرت في الوقت المناسب تماماً من أجل دعم الترتيبات الأمنية التي وضعتها البعثة في إطار التحضير للانتخابات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويمكن لهذا الإنجاز، الذي جاء نتيجة التعاون المثالي مع الأمانة العامة، أن يشكل نموذجا لممارسة جيدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى أن هذه الجهود لم تكن لتنجح بدون دعم الأمانة العامة وتعاونها.

ويتمتع المغرب بوجود تعاون في القطاع الأمني مع العديد من البلدان الصديقة والحليفة، بما في ذلك في مجالي التدريب وبناء القدرات العسكرية. ويستخدم بلدي خبراته وتجربته في مجال حفظ السلام لكفالة تقديم التدريب الملائم لقواته وقوات العديد من البلدان الشريكة. وستتاح لنا قريبا الفرصة للإعلان عن نوع جديد من الشراكة مع بلد رئيسي آخر مساهم بقوات. كما نرحب بالتعليقات الإيجابية التي أعرب عنها العديد من ممثلي إدارة عمليات السلام وإدارة الدعم العملياتي، اللتين قامتا مؤخرا بزيارة المغرب وأتيحت لهما فرصة لزيارة مراكز التدريب.

ومن أجل تحقيق أقصى استفادة من الدعم، تم التخطيط لسلسلة من الدورات التدريبية، للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية أساسا، في إطار برنامج التعاون الثلاثي المقترح من إدارتي عمليات السلام والدعم العملياتي، وفقا للتوصيات الواردة في القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧). ويجري حاليا التدريب الأولي لموظفي التخطيط في المغرب، حتى ١٣ أيلول/سبتمبر، بمشاركة ٤٦ موظفا من حوالي ٣٠ بلد. ومن المقرر تنظيم دورة تدريبية في مجال الهندسة في الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر، مع دورة تدريبية طبية مقررة في الربع الأول من عام ٢٠٢٠.

كما يعمل المغرب من أجل تعزيز أثر عمليات حفظ السلام على الجهود الرامية إلى كفالة استدامة السلام، ولا سيما من خلال الدور الذي نضطلع به بوصفنا رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، التي يشرفني تولي رئاستها.

وفيما يتعلق بالسلوك والانضباط، بما في ذلك مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، تؤيد المملكة المغربية تأييدا تاما سياسة الأمين العام التي تقضي بعدم التسامح مطلقا، وتواصل اتخاذ مختلف التدابير الرامية إلى القضاء على تلك الآفة، لا سيما وأن جلالة الملك محمد السادس عضو في منتدى القادة الذي أنشأه الأمين العام.

وبالإضافة إلى ذلك، بذلت القوات المسلحة الملكية جهودا كبيرة لتعزيز إدماج المرأة في عمليات حفظ السلام، الأمر الذي مكن المغرب من تجاوز مستوى المشاركة المطلوب. وعلاوة على ذلك، وفي سياق تعزيز التزاماته الدولية، صدق المغرب مؤخرا على مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال.

وتشكل كل هذه الأعمال جزءا من سياسة المغرب، الذي يرى أن حفظ السلام أحد أكثر الأدوات فعالية لكفالة السلام والاستقرار العالميين.

وتولي المملكة المغربية أهمية خاصة لأولوية الحلول السياسية والشراكات مع المنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي. وجمهورية أفريقيا الوسطى خير مثال على التعاون الناجح بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول

وسط أفريقيا، الذي أدى إلى توقيع الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولن يدخر المغرب جهدا لتعزيز تلك الشراكة الاستراتيجية، بصفته رئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لشهر أيلول/سبتمبر. وهذا النجاح ضمانة إضافية لقدرة منظمتنا القارية على تلبية التحديات الهامة، وينبغي، كما نأمل، أن يساعد في النهوض بالمناقشات المتعلقة بتمويل الأمم المتحدة لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي – وهي أولوية بالنسبة لقارتنا.

كما أود التشديد على أهمية القرار الذي اتخذته اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في نهاية تموز/يوليه لاستعراض هيكل التقرير وفقا للمواضيع الثمانية الواردة في مبادرة العمل من أجل السلام. ولن يدخر المغرب جهدا، بصفته منسق حفظ السلام في حركة بلدان عدم الانحياز، لتحقيق نتائج إيجابية في الدورة القادمة، التي ستعقد في آذار/مارس ٢٠٢٠، بدعم من جميع أعضاء اللجنة.

وأخيرا، سأكون مقصرا إن لم أشد بالنساء والرجال الذين يخدمون في عمليات حفظ السلام، وغالبا ما يكون ذلك في ظروف صعبة وتهدد حياتهم.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر): أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى دولة روسيا الاتحادية على دعوة بلدي للمشاركة في هذه الجلسة النقاشية الهامة التي تعقد عملا بالفقرة العاشرة من منطوق قرار مجلس الأمن ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، التي تطلب من الأمين العام تقديم إحاطة سنوية حول إصلاح منظومة عمليات حفظ السلام بهدف تعزيز فعاليتها.

كما أود أن أشكر صديقي جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، على الإحاطة الوافية التي قدمها والتي تطرقت إلى مسيرة عملية إصلاح حفظ السلام، واستعرضت العقبات الماثلة أمامنا في سبيل تحسين وتطوير أداء منظومة حفظ السلام، وأقدر الجهود التي يقوم بها وفريق العمل المعاون له.

وأتقدم كذلك بخالص التعازي لشعب دولة بوركينا فاسو الشقيقة وحكومتها فيما يتعلق بالعمل الإرهابي المدان الذي أودى بحياة العديد من الضحايا الأبرياء. ولأشقائنا وشقيقاتنا في بوركينا فاسو كل الدعم والمساندة في حربنا الجماعية ضد الإرهاب.

يأتي اجتماعنا اليوم في خضم مرحلة تشهد مشاورات مكثفة بين مختلف الأطراف الفاعلة في منظومة حفظ السلام، من الأمانة العامة للأمم المتحدة، والدول الأعضاء بمجلس الأمن، والدول المساهمة بقوات عسكرية وشرطية، والدول المضيفة لعمليات حفظ السلام لبحث كيفية وضع مبادرة الأمين العام ”العمل من أجل حفظ السلام“ موضع التنفيذ، والانتقال من مرحلة إعلان الالتزامات المشتركة لحفظ السلام إلى مرحلة تنفيذها.

وفي هذا السياق، أود أن أشارككم ملاحظة رئيسية رصدناها في العديد من اجتماعات ومناقشات حفظ السلام، ومفادها أن المشاورات حول مبادرات إصلاح حفظ السلام أضحت تميل للتركيز على تعزيز القدرات النظامية والجوانب العملياتية لحفظ السلام، وتتغافل الجوانب السياسية والاستراتيجية لتلك المسألة. ونتيجة لذلك تحولت النقاشات حول تنفيذ تلك المبادرات إلى سجال تسعى فيه بعض الأطراف إلى إلقاء اللائمة على الدول المساهمة بقوات عن أي إخفاق يحدث في تنفيذ الولاية الصادرة من مجلس الأمن. وهي نظرة قاصرة تتجاهل التضحيات الثمينة التي تقدمها الدول المساهمة بقوات،

بل ويسعى أصحاب تلك النظرة من خلالها للتحلل من التزاماتهم، سواء كانت في صياغة ولايات ومهام واضحة وقابلة للتنفيذ لعمليات حفظ السلام بعيدا عما يسمى ”الغموض

البناء“، أو في توفير الإمكانات والقدرات والموارد اللازمة لتنفيذ تلك المهام، علاوة على خلق بيئة سياسية مواتية لأداء دور مهام حفظ السلام على النحو المطلوب وفقا لقرار مجلس الأمن.

ولعلكم تتفقون معي أن تلك النظرة القاصرة لإصلاح عمليات حفظ السلام تناقض جوهر العديد من مبادرات إصلاح حفظ السلام، بدءا من خطة بطرس غالي للسلام (S/24111)، مرورا بتقرير الإبراهيمي (انظر S/2000/809)، والفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، وأخيرا مبادرة الأمين العام الحالي ”العمل من أجل حفظ السلام“، التي تناولت جميعها بشكل شامل الأبعاد المختلفة السياسية والعملياتية معا لحفظ السلام، وأكدت أن توافر إطار سياسي داعم ومصاحب لعمليات حفظ السلام يعد بمثابة مؤشر أساسي لقياس فعالية عمليات حفظ السلام ولتحديد مدى ملاءمتها للعمل في سياقات محددة.

ومن هذا المنطلق، يجب أن يتطور نطاق الحوار وطبيعته بين مجلس الأمن والأمانة العامة والدول المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. فرغم كثافة المشاورات التي تتم مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، إلا إننا كدول مساهمة بقوات لا نزال نلمس غياب البعد الاستراتيجي في تلك الحوارات، والذي من شأنه أن يجعل الدول المساهمة بقوات شركاء حقيقيين في الجهود الرامية إلى ضمان وفاء عمليات حفظ السلام بأهدافها الاستراتيجية.

فالإصلاح المنشود لمنظومة حفظ السلام لن يتحقق دون توافر إرادة سياسية جماعية حقيقية بين مختلف الفاعلين تتكامل فيها الأدوار وفاءً بالالتزامات والمسؤوليات المختلفة.

وانطلاقاً من حرص مصر المتواصل على تعزيز فعالية منظومة حفظ السلام وإدراكاً منها لحجم التحديات الهائلة التي تواجه حفظ السلام، وكإحدى كبريات الدول المساهمة بقوات، كانت مصر في طليعة الدول الداعمة لجهود إصلاح منظومة حفظ السلام التي تجسدت في مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام وإعلان الالتزامات المشتركة.

وفي إطار تولي رئاسة الاتحاد الأفريقي، اتخذت مصر زمام المبادرة لوضع البلدان الأفريقية المساهمة بقوات وتلك المضيفة لعمليات حفظ السلام في قلب جهود تنفيذ المبادرة، حيث استضافت أول مؤتمر إقليمي رفيع المستوى في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، والذي وفر منصة فريدة من نوعها في وقت مبكر للفاعلين الرئيسيين في منظومة حفظ السلام للتباحث حول سبل تعزيز فاعلية عمليات حفظ السلام من منظور شامل يتناول الأبعاد الاستراتيجية والسياسية والعملياتية طوال دورة حياة العملية.

ونتج عن هذا المؤتمر خارطة طريق القاهرة لتطوير أداء عمليات حفظ السلام من مرحلة التفويض إلى مرحلة الخروج، والتي استفادت خلال عملية بلورتها من استشارات واسعة النطاق لتجسد تجربة وخبرة وحكمة وطموحات مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة الرئيسيين، ولا سيما الدول المساهمة بقوات. وتوفر خارطة الطريق إطاراً عملياً متكاملاً ومتوازناً لتنفيذ مبادرة الأمين العام لإصلاح حفظ السلام، حيث تضع حلولاً عملية لعدد من أوجه القصور التي تقوض أداء وفاعلية عمليات حفظ السلام.

كما تضع خارطة طريق القاهرة القدرات التشغيلية والتقنية على قدم المساواة مع مسألة أولوية السياسة، والإسهام الهام لعمليات حفظ السلام في بناء واستدامة السلام. وتُعَرِف مفهوم الأداء بطريقة تجسد الطيف الواسع من المسؤوليات والالتزامات التي تقوم عليها مبادرة الأمين العام وإعلان الالتزامات المشتركة. كما تعطي خارطة طريق القاهرة أولوية متقدمة لإجراء تحليلات ميدانية تستند إلى عملية تشاورية شاملة بين قيادة البعثة والدول المضيفة والدول المساهمة بقوات والمنظمات الإقليمية الفاعلة حال الضرورة. على أن تكون النتائج والتوصيات الناجمة عن

هذا التحليل بمثابة مصدر معلومات هام توضع تحت نظر مجلس الأمن عند مراجعة الولايات وإعادة تشكيلها وسحب وخروج المهمة.

وعليه، طورت خارطة طريق القاهرة مفهوم المشاورات الثلاثية إلى مفهوم المشاورات الرباعية والتي تشمل أيضاً الدول المضيفة إلى جانب الدول المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة.

وعليه، أدعو مجلس الأمن صاحب الاختصاص الأصيل في حفظ السلم والأمن الدوليين إلى النظر بجدية في الحلول العملية التي توفرها خارطة طريق القاهرة في إطار وضع حلول للتحديات التي تنال من فاعلية عمليات حفظ السلام.

وفي الختام، أود أن أكرر الشكر لكم مجدداً على عقد هذا النقاش الهام في مرحلة تموج بالتحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام، وهو ما يتطلب منا جميعاً العمل المشترك وإظهار الإرادة الحقيقية والدعم اللازم لجعل عمليات حفظ السلام أكثر ملاءمة للغرض المنشود منها.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد بارو (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أتقدم بالتعازي إلى وفد بوركينا فاسو في أعقاب الهجمات التي وقعت أمس وأسفرت عن سقوط العديد من القتلى أو الجرحى والتي ندينها بأقوى العبارات. كما أود أن أهنئ وفد الاتحاد الروسي على مبادرته بتنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت، لأنها تتيح لنا مرة أخرى فرصة للتفكير مليا في التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في إطار جدول أعمال حفظ السلام. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته المفيدة للغاية.

على الرغم من أن إطلاق مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام وإعلان الالتزامات المشتركة اللاحق بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كان خطوة هامة تستحق الثناء، يجب الاعتراف بأنه لا يزال هناك العديد من التحديات التي يتعين التغلب عليها في إصلاح منظومة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي ضوء تقارير الأمين العام التي صدرت مؤخرا، فإن الأهداف المرجوة من تلك المبادرة لا تزال بعيدة المنال. وعلى الرغم من التحسن الذي شهدناه في الإصلاحات السياسية والإدارية، فإن الحالة الأمنية في بعض البلدان مثل مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان لا تزال متقلبة، لا سيما بسبب تزايد الهجمات غير المتناظرة والتوترات الطائفية. وفي ذلك الصدد، نظرا للطابع المتعدد الأبعاد لعمليات حفظ السلام من المهم مواصلة الجهود الرامية إلى جعل ولايات هذه العمليات أكثر تركيزا ووضوحا وواقعية وقابلة للتحقيق.

غير أن ذلك الطموح الرائع يجسد بالضرورة ضرورة تخصيص تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام لكل عملية من هذه العمليات. وفي ذلك الصدد، يدعو وفد بلدي أعضاء المجلس إلى العمل انطلاقا من تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) والقرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧) ومواصلة المشاورات بشأن مسألة تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام التي تأذن بها الأمم المتحدة للمساهمة في فعالية تحقيق المبادرة الأفريقية لإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠.

ومن الجوانب الأساسية الأخرى التي يجب أن نوليها الاهتمام التدريب وبناء القدرات لنوفر لعمليات حفظ السلام قوات مدربة تدريبا جيدا ومجهزة على النحو الملائم تصدر لها تعليمات استنادا إلى القانون الدولي الإنساني. وإضافة إلى ذلك، من الضروري ضمان سلامة ورفاه هذه القوات التي كثيرا ما يتعين عليها العمل في بيئات أمنية شاسعة ومتقلبة للغاية بموارد محدودة.

ويجب علينا أيضا أن نواصل إيلاء الأولوية لمشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام على الرغم من أن جهودا كبيرة قد بذلت في هذا الصدد تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والاستراتيجية الجنسانية لإدارة عمليات حفظ السلام. كمال يجب أن تراعي مختلف الإجراءات التي نتخذها مكافحة الاعتداء والاستغلال الجنسيين بشكل كامل وفقا للقرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦) وسياسة الأمين العام لعدم التسامح مطلقا في ذلك الصدد.

وبالإضافة إلى ذلك، نظرا لزيادة التزام البلدان الناطقة بالفرنسية وجودة مشاركتها في عمليات حفظ السلام ووجود هذه البعثات في تلك البلدان، وبصورة أساسية في أفريقيا، يؤكد وفد بلدي مجددا على أهمية تعزيز تعدد اللغات في سياق البعثات.

والسنغال، باعتبارها من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، منحت الأولوية لكافة تلك الاحتياجات وتظل على استعداد لتقاسم خبرتها الفريدة في مجال حفظ السلام، لا سيما من خلال مركز التدريب المتخصص الذي أنشأته وفقا لمعايير الأمم المتحدة.

غير أن نجاح جهودنا يتطلب تجديد التزامنا المشترك بتعددية الأطراف، كما قلت للتو، باعتبارها آلية رئيسية لصون السلم والأمن الدوليين. ولتحقيق ذلك، من الضروري تعزيز الحوار الجاري بين جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن البلدان المساهمة والبلدان المضيفة.

ولا تزال السنغال ملتزمة بمواصلة جهودها، بالتنسيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل تعزيز مساهمتها في المبادرات الرامية إلى تحسين عمليات حفظ السلام.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية تنزانيا المتحدة.

السيد ميرو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر.

أولا وقبل كل شيء، يدين وفد بلدي الهجوم الإرهابي الذي وقع في بوركينا فاسو، ويود أن يعرب عن تعازيه القلبية في من فقدوا أرواحهم.

بما أننا نشهد جميعا أهم العمليات والتغييرات البنيوية في تاريخ الأمم المتحدة التي جرت منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الإشادة بالأمين العام لنجاحه في تنفيذ خطة إصلاح الأمم المتحدة ومبادرة ”العمل من أجل حفظ السلام“، ولا سيما في مجالات رئيسية، هي، الإدارة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والسلام والأمن. وبكل المقاييس، أظهر الأمين العام أنطونيو غوتيريش وفريقه باقتدار الالتزام المطلوب للارتقاء إلى مستوى توقعات الدول الأعضاء، على الرغم من أن التحديات لا تزال قائمة. ويشرفني أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة هذه الجلسة الهامة بشأن عمليات حفظ السلام.

تنوه تنزانيا بالإحاطة الثاقبة التي قدمها السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، والتي قدمت لمحة موجزة عن تنفيذ الإصلاحات في مجالات السلام والأمن والهيكل الإداري. وبينما تتعهد تنزانيا بتقديم دعمها الكامل للهياكل الجديدة لإدارة حفظ السلام، فإننا نقدر ونعتز بالأدوار البارزة والمثمرة التي اضطلع بها جميع العاملين في إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات السلام، تحت قيادة السيد أتول كهاري، وكذلك السيدة جان بيغل، وكيلة الأمين العام السابقة للشؤون الإدارية، في تحسين سير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتقديم إحاطات منتظمة إلى الدول الأعضاء لالتماس مشورتها وإسهاماتها الممكنة، وذلك في سياق جهود وضع نُهج مُعدلة وجديدة.

وبما أن تنزانيا من أكبر البلدان المساهمة بقوات، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بوكلاء الأمين العام للإدارات المنشأة حديثا في إطار الترتيب الهيكل، وهي: إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال.

وعلى الرغم من أنه من السابق لأوانه في هذه المرحلة قياس النتائج الإيجابية لإصلاحات الأمم المتحدة ومبادرة ”العمل من أجل حفظ السلام“، يسعدني أن أشير إلى أن الترتيب الحالي في مجال السلام والأمن قد وفر، كما هو متوقع، أجواء مواتية لاتباع نهج أكثر تكاملاً في ظل وجود هيكل سياسي تنفيذي إقليمي وحيد، والذي أعتقد أنه سيوفر إرشادات متماسكة في سياقات البعثات وفي غير سياق البعثات.

وبالتالي، لا شك في أن هذه التغييرات الهيكلية تهدف إلى تحقيق مزيد من التكامل في إطار ركيزة السلام والأمن، وكذلك زيادة المواءمة مع ركيزتي الأمم المتحدة للتنمية وحقوق الإنسان. ولدى النظر إلى الهدف الرئيسي المتمثل في إصلاح السلام والأمن، فإن الغاية هي تسهيل قيام الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية في مجالي السلام والأمن من خلال الجمع بين قدرات الأمم المتحدة في جميع المجالات، الأمر الذي من المتوقع أن يسفر عن تحقيق نتائج أفضل في الاستراتيجيات الإقليمية والتحليل المتكامل وتحسين تقديم التقارير إلى الدول الأعضاء. ويحدونا أمل صادق في أن يوفر هذا الترتيب فعليا التوجيه والإدارة والدعم لحفظ السلام وأن يربط جميع جوانب حل النزاعات، مثل المنع والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام، وكذلك ربطها بالتنمية الطويلة الأجل لتجنب التجزؤ.

وفيما يتعلق بإصلاحات إدارة عمليات السلام، يسعدنا أن نلاحظ تمكن الأمانة العامة من استعراض نظم إدارة الدعم وإلغاء معظم الهياكل الإدارية الزائدة عن الحاجة وتحديث العديد من الهياكل الأخرى من أجل ضمان إيجاد إطار إداري أبسط وأكثر سهولة في الاستخدام. والمركز الجامع الشهير لإدارة سلسلة الإمداد الذي أنشئ مؤخرا مثال مهم على مدى تصميم الأمم المتحدة على تبسيط سلسلة الأنشطة التي تدعم المستفيدين في البعثات الميدانية بفعالية وكفاءة وتحقيق الاستفادة المثلى من هذه السلسلة. ونحن على ثقة تامة بأن الترتيب الإداري الجديد سيحقق تحسينات في الكفاءة والاستجابة والفعالية ورضا المستفيدين على امتداد سلسلة الإمداد والدعم الميداني.

وبالمثل، فإننا نقدر أيما تقدير الإطار الشامل لإدارة الأداء الذي يهدف إلى توفير الضوابط والموازين لمنظومة الأمم المتحدة لكفالة تقييم ورصد ومراقبة الفعالية والكفاءة في جميع المجالات. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على الأمانة العامة لوضعها كل معايير الأداء، بما في ذلك النظام الجديد لتقييم الأداء من جميع الجوانب (٣٦٠ درجة)، لضمان الأداء الفعال على جميع المستويات.

كما نقدر الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لوضع الخطط الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من التنوع الإقليمي والنهوض به. وسيجري إطلاع الأمين العام كل ثلاثة أشهر على آخر المستجدات بشأن تلك الخطط. وفي هذا الصدد، نحن على ثقة تامة بأن الإصلاحات الإدارية ستسهم في نهاية المطاف في تحسين تنفيذ الولايات في البعثات الميدانية في إطار مبادرة ”العمل من أجل حفظ السلام“.

ونتفق جميعا على أن حفظ السلام من أكثر الأدوات المتاحة فعالية لدى الأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن، وهو ركيزة هامة من ركائز التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع. وفي ذلك الصدد، تود تنزانيا أن تؤكد مجددا استعدادها المستمر للمشاركة والمساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، سنواصل العمل مع هياكل الأمم المتحدة الجديدة والتعاون مع البلدان الأخرى المساهمة بقوات لضمان عمليات حفظ سلام فعالة.

ونرحب بجميع مبادرات الأمين العام وتوصياته للتصدي للتحديات الجديدة الناشئة في عمليات حفظ السلام. ونناشد الأمانة العامة والمجتمع الدولي توفير الموارد المالية وفقا لذلك وتيسير آليات التعاون الثلاثي بين هيئات الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات والهيئات الإقليمية من أجل تعزيز الاتساق الاستراتيجي في عمليات حفظ السلام لأن المسؤولية تقع على عاتق جميع الشركاء. إذ يلزم الأمر وجود من يمولون البلدان التي تقوم بإرسال القوات وجهود الأمانة العامة للإسهام في صون السلام.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيدة لودي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الروسية على تنظيم هذه المناقشة وإلى وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا على إحاطته في هذا الصباح.

أصبح حفظ السلام على مر العقود المشروع الرئيسي للأمم المتحدة وإحدى أدواتها المحورية لإدارة النزاعات المعقدة التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وبفضل تضحيات ذوي الخوذ الزرق وعملهم الشاق وتفانيهم، فإنهم يحظون الآن بالاحترام والتقدير في جميع أنحاء العالم بوصفهم أداة لا غنى عنها للأمم المتحدة.

وقد شهدنا تركيزا متزايدا على تحسين أداء حفظ السلام في العام المنقضي من خلال الإطار المعياري ومن حيث مفاهيم مثل المرونة والحماية من خلال التوقعات، والتي تعتمد اعتمادا كبيرا على التوقعات الإضافية للبلدان المساهمة بقوات. وفي نهاية المطاف، فإن البلدان المساهمة بقوات هي التي يُنتظر منها توفير المعدات وتقديم التدريب الكافي وتجهيز القوات بالعقليات المناسبة.

وما فتئت باكستان بلدا مساهما بقوات بشكل ثابت وموثوق منذ عام ١٩٦٠. فقد ساهمنا بأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ جندي في ٤٦ بعثة حتى الآن، ولا نزال موجودين في الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، نحن تستضيف أيضا واحدة من أقدم بعثات حفظ السلام، وهي فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان الذي يرصد الوضع على جانبي خط المراقبة في إقليم جامو وكشمير المتنازع عليه.

وقد زاد دور فريق المراقبين وأهميته بشكل كبير، بل بصورة استثنائية، منذ ضم الهند الفعلي غير القانوني لجامو وكشمير المحتلة في ٥ آب/أغسطس في انتهاك صارخ للعديد من قرارات مجلس الأمن. وأصبحت فعالية الفريق أكثر أهمية بسبب تصاعد انتهاكات وقف إطلاق النار من قبل القوات الهندية، مما يستلزم تقديم تقارير منتظمة ورسمية إلى مجلس الأمن في هذه القاعة.

ونقدر الدور الذي يضطلع به الفريق في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. ونرحب أيضا بالمعلومات المستكملة عن فريق المراقبين التي قدمتها إدارة عمليات السلام إلى مجلس الأمن في جلسته المعقودة بشأن جامو وكشمير في ١٦ آب/أغسطس.

من المهم أن يواصل المجلس مراقبة الوضع عن كثب، وأن يبدأ أيضًا في استكشاف الخيارات لتعزيز فريق بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان وكفالة أن تسمح له الهند أيضًا بالحرية المطلوبة للوصول والحركة، وذلك حتى يتمكن من الوفاء بولايته.

وباعتبارنا بلداً مساهماً رئيسياً بقوات فإننا نفهم تمامًا المبررات الكامنة وراء توليد القدرات البالغة الأهمية، وزيادة مشاركة الإناث، وتحسين التدريب. لقد حققت باكستان أهداف الأمم المتحدة المتعلقة بمشاركة المرأة، وكذلك نشرت مؤخراً فريقاً لمشاركة المرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نقوم بنشر عناصر تمكين حاسمة، بما في ذلك العتاد الجوي في عدد من بعثات حفظ السلام، ونشارك في برامج تدريب المدربين.

أود أن أعرض ست نقاط رئيسية هنا. أولاً، لا يمكن أن نتوقع حتى من أفضل تدريب ومعدات أن تجدي في مواجهة توقعات غير واقعية. يمكن أن يكون لدينا أفضل قوة مدربة وعتاد بالغ الأهمية على الأرض ولكن لا يمكننا الاستفادة منها على النحو الأمثل، إما بسبب محاذير أو بسبب آليات مشمولة في نشرها. لذلك من الضروري أن يكون كل العتاد متاحاً للاستخدام وفقًا لما تقتضيه الحالة على أرض الواقع.

ثانياً، يجب أن تبدأ تقييمات الأداء بالتدقيق في الولايات وكفاية الموارد المتاحة فعليًا للبلدان المساهمة بقوات. وتتحمل الأمانة العامة مسؤولية توفير تحليل عملي وواقعي للوضع، من حيث البيئة السياسية، والفجوات في الموارد، واستراتيجيات الخروج الممكنة. ثم يتعين أن يجسد المجلس تلك المعلومات في الولايات.

ثالثًا، يجب إنهاء التأخير في النشر لضمان ألا تصبح البلدان المساهمة بقوات ضحية لخطر مزدوج. لا يمكن نشر الأصول المتعهد بها للمطالب الوطنية، وحالات التأخير تعني أنه لا يتم حتى تسديد تكاليفها.

رابعاً، حفظ السلام مسؤولية مشتركة. وبما أننا جميعًا ملتزمون بإعلان العمل من أجل حفظ السلام، يجب أن نؤدي الأدوار الخاصة بنا.

خامساً، بدلاً من التركيز على خفض التكاليف وأعداد القوات فحسب، يجب أن تكون العمليات هي التي تملي النواحي اللوجستية، وليس العكس.

سادساً، إن بعثات حفظ السلام، ولا سيما ذات الولايات متعددة الأبعاد، تعمل على أرض الواقع لتسهيل بناء السلام في جميع مراحل الصراع والمساعدة على تحقيق السلام المستدام. لذلك لا يمكن أن يكون حفظة سلام هناك للتفاوض على حلول سياسية أو لفرض السلام.

في الختام، نتطلع إلى العمل مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحسين نتائج حفظ السلام. ومع ذلك، ينبغي تقاسم عبء المسؤولية بشكل منصف لتحقيق النتائج التي نريدها جميعًا.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بلانشارد (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، وباسم كندا، أود أن أتقدم بأحر التعازي إلى أسر الضحايا وحكومة بوركينا فاسو وشعبها في أعقاب الهجمات الإرهابية الأخيرة. إننا نعرب عن تضامننا الكامل مع بوركينا فاسو.

(تكلم بالإنكليزية)

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. ونشكر أيضا وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية الشاملة السنوية عن إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن على استعداد لمواصلة دعمه في تنفيذ توجيه المجلس.

اسمحوا لي أيضًا بخمس ثوان لتهنئة زميلتي من باكستان، التي عرضت ست نقاط رئيسية ممتازة. أود أن أهنئها على دقتها. أنا لست بنفس هذه الدقة في تعليقاتي ولكني سأفعل ما في وسعي.

حفظ السلام التابع للأمم المتحدة يخدمنا جميعا. إنه يخدم النظام الدولي القائم على القواعد. ويخدم الدول والمناطق والمجتمع الدولي برمته. ولكن الأهم من ذلك كله أنه يخدم المجتمعات والأشخاص المتضررين مباشرة من الصراعات المسلحة. إن خدمتهم بفعالية وكفاءة هي بلا شك الهدف المطلق للمنظمة. وكما قيل، ترأس كندا الفريق العامل المخصص الجامع التابع للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة، وذلك في دعم كامل منا لهذا الهدف.

وبوصف الفريق العامل هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، فإنه مكلف على نحو فريد باستعراض عمليات حفظ السلام من

جميع جوانبها. علاوة على ذلك، تضم لجنة الأمم المتحدة هذه البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وكبار المساهمين الماليين، وكذلك الحكومات المضيفة. وهذا التنوع في الخبرات هو بالضبط ما يثري قدرة اللجنة على الإسهام في فهمنا الجماعي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وكيفية تطورها.

بوصفنا الرئيس، تشرفنا بقيادة مفاوضات التقرير السنوي للفريق العامل. وبهذه الصفة، رأينا بأنفسنا الجدية التي يتعامل بها أعضاء اللجنة مع مداولاتهم. في حين أن الكثيرين قد يسهبون في اختلافات وجهات النظر، إلا أنه أدهشتنا الرغبة الواضحة والمشتركة لتحسين طريقة تصميم عمليات حفظ السلام وتنفيذها.

بطبيعة الحال يحدد مجلس الأمن متى وأين سيتم نشر عملية سلام تابعة للأمم المتحدة. ويحدد أعضاء المجلس مجموعة المهام المسندة إلى عمليات الأمم المتحدة. كما أنهم يحددون سقوف القوات لدعم تلك المهام. وربما أن هذه عي من بين أكبر مسؤولياتهم.

نظرًا لأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أصبحت أكثر تعقيدًا ومتعددة الأوجه بشكل أكبر وأصبحت أكثر خطورة، فإنكم سوف تستفيدون من أخذ وجهات نظر الفريق العامل في الاعتبار. وشأنهم شأن أعضاء المجلس، يفهم أعضاء الفريق العامل أيضًا كيف تؤثر القرارات المتخذة هنا في العمليات على الأرض. قبل كل شيء، إن مواطنيهم هم الذين يسعون لتنفيذ تلك القرارات. هذا هو ما يعطي اللجنة مصداقيتها. وهذا هو ما يجعل وجهات نظرها بالغة الأهمية.

في الصيف الماضي، وبعد قرابة ثلاثة أشهر من المشاورات بين الدورتين، توصل الفريق العامل إلى اتفاق من حيث المبدأ على هيكل جديد لتقريرها السنوي. وبدافع من رغبة أقاليمية مشتركة لتحسين مخرجاتها، اختارت اللجنة استخدام مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام بوصفها أساساً لتقريرها السنوي. والتزم أعضاء الفريق العامل أيضًا بالتركيز على التوصل إلى اتفاق على توصيات واضحة وملموسة ومحددة في مفاوضاته.

أود أن أعرب عن شكري لنيجيريا، رئيس اللجنة الخاصة، وكذلك لأعضاء المكتب الآخرين – الأرجنتين وبولندا ومصر واليابان – على دعمهم خلال استعراض ما بين الدورات. وأود أيضاً بالنيابة عن المكتب أن أشكر جميع وفود الفريق العامل على مشاركتها البناءة. لقد استند نجاحنا هذا الصيف إلى انفتاح حقيقي على التغيير وإلى إبداء جميع الوفود لقدر هائل من حسن النية. نحن على ثقة بأن النتيجة ستفرز منتجًا أفضل وفي متناول الجميع.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أضيف بعض الملاحظات الموجزة بصفتي الوطنية. إلى جانب عملنا المعني بالفريق العامل، تظل كندا ملتزمة التزاما راسخا بدعم حفظ السلام للأمم المتحدة. ولهذا السبب ندفع جميع مستحقاتنا للأمم المتحدة، بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شرط. لقد فعلنا ذلك بانتظام كل عام منذ نشأة الأمم المتحدة، بما في ذلك عام ٢٠١٩. وفي الواقع يسرني أن أبلغكم بأننا سددنا بالفعل كل اشتراكاتنا المقدرة لجميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بكاملها لهذا العام أيضا.

بالإضافة إلى ذلك، تجلى التزامنا مؤخراً في توفير فرقة عمل جوية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وقد نفذت الوحدة الكندية ١١ عملية متقدمة للإجلاء الجوي الطبي خلال عملية النشر هذه، تم خلالها علاج حوالي ٤٠ ضحية في بيئة عمل تبين أنها معقدة بشكل فريد. وأنا فخور للغاية بأننا عملنا جنبًا إلى جنب مع شركائنا الرومانيين لضمان عملية انتقال سلسة.

إن كندا ملتزمة أيضًا بدعم عمليات الأمم المتحدة من خلال تقديم مساهمات مبتكرة وسد الفجوات الحرجة في القدرات. يشمل ذلك ضمان إمكانية حصول الأمم المتحدة على هذا النوع من القدرات العسكرية المتطورة واللازمة لدعم السلم والأمن في المناطق المتضررة من الصراع بشكل موثوق ويمكن التنبؤ به. وقد أكملت للتو طائرتنا من طراز سي ١٣٠ في عنتيبي أول دورة لها في دعم النقل الجوي التكتيكي لصالح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. ومن المزمع تسيير المزيد من هذه الرحلات الجوية.

لتحقيق هذه الغاية، ساهمنا في إطلاق صندوق مبادرة إلسي للمساعدة في زيادة عدد النساء النظاميات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بمساهمة أولية قدرها ١٥ مليون دولار. وفي الآونة الأخيرة، عيّن رئيس الوزراء ترودو السيدة جاكلين أونيل كأول سفيرة كندية معنية بخطة المرأة والسلام والأمن. وستكون السيدة أونيل حاضرة هنا في نيويورك في وقت لاحق من هذا الأسبوع بدعوة من رئيس الجمعية العامة لحضور فعاليات رفيعة المستوى بشأن المرأة في مواقع السلطة وثقافة السلام. وأشجع جميع الدول الأعضاء على المشاركة في ما يُنتظر أن يكون مناقشات محفزة.

وتشكل زيادة عدد الشرطيات والجنديات في صلب بعثات الأمم المتحدة، أولوية قصوى بالنسبة لكندا ولرئيس الوزراء ترودو. وتتجلى الأولوية الأخرى بالنسبة لنا في معالجة محنة الأطفال الجنود، وهذا هو السبب في كون كندا فخورة للغاية بإطلاقها مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. وقد التزم أكثر من ١٠٠ بلد بالمبادئ، وأشكر تلك البلدان باسم كندا.

إن استعداد كندا للتعلم والتشاطر واهتمامها الثابت بالابتكار والتزامها المستمر بالمساهمة والموثوقية المالية غير المشروطة، يميز انخراط كندا الطويل الأمد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكما أوضح زميلنا السنغالي، نحن ملتزمون أيضًا بنشر قوات متعددة اللغات. وكندا شريك منذ أمد طويل في كفالة أن تكون لدى القوات قدرات متعددة اللغات تحت تصرفها. ويمكن للمجلس أن يطمئن إلى أن كندا إذا انتخبت لفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، ستجلب هذا الجهد والتفاني القائمين منذ أمد طويل إلى عملنا في المجلس.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

السيد براساد (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكرك سيدي الرئيس على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس. وأهنئكم على توليكم الرئاسة في هذا الشهر الصعب للغاية. وأرحب بملاحظات وكيل الأمين العام لاكروا الثاقبة والطموحة هذا الصباح والتي دعت مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء إلى التفكير بعمق.

تتعلق عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة دائما بالناس والمجتمعات المحلية في نهاية المطاف. لقد مر عام على شروعنا في تنفيذ إصلاحات الأمين العام لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية من خلال التركيز بشكل أكبر على تحقيق السلام وتعزيز حماية وتنمية المجتمعات المحلية في النزاعات. واليوم، يعمل أكثر من ١٠٠٠٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين في بعثات منتشرة في جميع أنحاء العالم لتحقيق هذا الطموح. وعندما نخذلهم فإننا نخذل المجتمعات المحلية والناس التي تعيش في تلك المناطق.

ترحب فيجي بإصلاحات الأمين العام لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية. ويعني القيام بذلك أن تكون التنمية وحقوق الإنسان من العناصر الرئيسية في منظورات السلام والأمن التي تشكل إطار عمليات الأمم المتحدة للسلام. إن النُهج المجزأة تجاه بناء السلام تجعل الأمم المتحدة تتحمل تكاليف باهظة. وبدون عمليات سياسية شاملة للجميع، تكون عمليات حفظ السلام غير فعالة؛ وبدون تنمية لا يمكن استدامة السلام. ونحن

ندرك هذه الروابط المتداخلة جيدًا. إننا نعلم أن التكاليف التي يتحملها الأفراد والمجتمعات المحلية التي تعاني من النزاعات مرتفعة للغاية عندما لا تتّبع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام نهجا متسقا.

وتتضمن أهداف التنمية المستدامة، أهداف التنمية المترابطة التي التزمت بها الدول الأعضاء. وينطبق هذا بنفس القدر على الناس والمجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق التي يتم فيها نشر عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. وكثيرا ما نغفل تلك الحقيقة البسيطة. وعندما تنجح الأمم المتحدة في حفظ السلام فإننا ننقذ الأرواح ونشجع تماسك المجتمعات المحلية، وهذا أمر ضروري للغاية لتحقيق التنمية، ونتيجة لذلك نكون قادرين على إظهار التقدم المحرز عبر طائفة أهداف التنمية المستدامة. وعندما ننفذ عمليات حفظ السلام بشكل سيئ فإن السياسة والتنمية لا تكونان قادرتين على مساعدة المجتمعات المحلية في الخروج بنفسها من حالة النزاع، مما يجعل أهداف التنمية المستدامة بعيدة عن متناول أولئك الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

وتؤيد فيجي بإخلاص مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام. ويواجه حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة اليوم نزاعات غير متكافئة وأكثر تعقيداً. وغالباً ما يتطلب ذلك تدريبًا جديدًا وحماية أفضل للقوة ومهارات جديدة ومتخصصة للغاية.

ويجب أن يكون حفظة السلام قادرين على حماية أنفسهم بشكل أفضل بسبب ارتفاع عدد العناصر الفاعلة في مناطق النزاعات. ويحتاجون إلى المهارات اللازمة لتحديد الاحتياجات الخاصة للعديد من الفئات والمجتمعات المحلية والاستجابة لها. إن ظهور حقبة من النزاعات غير المتكافئة التي تعتدي فيها الجماعات بشكل متزايد ومنهجي على النساء والأطفال والفئات الضعيفة للتأثير على ديناميات السلطة، يستدعي تغييراً كبيراً في قدرات حفظ السلام. والعديد من هذه القدرات هي في الأساس قدرات شخصية بطبيعتها. ويجب أن يكون حفظة السلام قادرين على التفاعل مع الناس والمجتمعات المحلية بشكل أفضل؛ ويجب أن يكونوا قادرين على تحديد الاستغلال المتأصل في وقت مبكر وليس متأخر؛ ويجب أن يكونوا قادرين على بناء علاقات إيجابية مع المجتمعات المحلية. وتولي فيجي اهتمامًا كبيراً لإدخال هذه المهارات الشخصية في استعدادها لعمليات السلام.

إن توقع قيام بعثات حفظ السلام بالمزيد بموارد أقل هو توقع خاطئ. فالنزاعات ليست ثابتة بل تتغير، وغالبا ما تزيد حدتها. في أحد الأيام قد يكون النزاع على الأراضي هو الدافع الرئيسي لزيادة القتال وفي يوم آخر، قد يصبح نقص المياه هو الدافع في نفس منطقة النزاع. وهذا يتطلب خفة الحركة والمرونة والقدرات عبر بعثات السلام.

إننا نعمل مع جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وهم روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، على تعزيز قدراتنا، وزيادة قدرتنا على الحركة وإعداد أنفسنا بشكل أفضل لعمليات السلام، ولكي نكون قادرين على تلبية المتطلبات الجديدة. ونحن نتطلع إلى هذه الشراكة المستمرة مع جميع الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس بينما نبني قدراتنا ونعززها.

تحتاج بعثات حفظ السلام إلى تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام للوفاء بمتطلبات ولاياتها في عصر تصبح فيه النزاعات بسرعة شديدة التعقيد. ولا يمكن تصميم عمليات السلام بطرق تجمع بين التنمية والعمليات السياسية بمصداقية إلا إذا كان الدعم المالي للبعثات يمكن التنبؤ به على المدى المتوسط. ولا يزال يتعين علينا القيام بالمزيد. ونحن نتفهم الحاجة إلى تحسين مستوى مشاركة المرأة في جميع عمليات السلام. وهذا أمر مهم من أجل الحد من الوفيات كما أظهرت الأرقام، وكذلك توسيع فرص بناء السلام وتحقيق النجاح الشامل. ويجلب حفظة السلام

من النساء المهارات التي تمكّن البعثات من بناء علاقات إيجابية مع المجتمعات المحلية تفيد على سبيل المثال في تحديد حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى في وقت مبكر. وهذا هو المجال الذي تكون فيه التدخلات أكثر فعالية.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر حكومات الولايات المتحدة والصين والمملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا، التي تساعد فيجي في زيادة أعداد كبار الضابطات في مشاركاتنا في إحلال السلام وتنمية القدرات المتخصصة لمشاركتهن في هذه العمليات. ونحن نعمل أيضًا مع أستراليا لتحسين قدرات حماية القوة.

لقد اتبعت فيجي نهجًا بعيد المدى ومبتكرًا لتطوير شراكات جديدة. ونحن نعمل مع أستراليا ونيوزيلندا ومع شركائنا الإقليميين، من أجل الجمع بين خبراتنا في مجال التدريب والإعداد لبعثات السلام. وثبت أن لذلك فوائد كبيرة ليس فقط بالنسبة لنا كدولة صغيرة مساهمة بقوات، ولكن أيضًا بالنسبة لشركائنا. وتعمل أستراليا ونيوزيلندا على تطوير مستويات أكبر من قابلية التشغيل البيني في عمليات السلام. إننا كبلد صغير لدينا موارد محدودة، ولكن فيجي تقدم دعمها للدول الجزرية الصغيرة الأخرى الواقعة في المحيط الهادئ حتى تتمكن من المشاركة في برامج تدريبنا العسكرية والشرطية، من أجل فرصها المستقبلية للمشاركة في بعثات الأمم المتحدة.

أخيرا، لا بد لي مرة أخرى من توجيه انتباه المجلس إلى أزمة المناخ وعمليات السلام والصلة بينهما. هناك المزيد من دوافع النزاعات الناجمة عن المناخ مثل ندرة المياه وسيطرة الجماعات المسلحة على وصول المساعدات الإنسانية في أعقاب الكوارث الناجمة عن المناخ. وأنشأت فيجي وحدة طبية معتمدة من منظمة الصحة العالمية يمكن نشرها بشكل مشترك في حالات الكوارث الناجمة عن تغير المناخ وغيرها من الكوارث الإنسانية في عمليات السلام في حالات النزاعات، إذا لزم الأمر.

وعمليات السلام هي إلى حد بعيد التدخل الأكثر أهمية الذي تضطلع به الأمم المتحدة كمنظومة في جميع أنحاء العالم. ومن خلال عمليات السلام يمكن للتعددية أن تظهر قدرتها وقوتها على أفضل شكل. لذلك من الأهمية بمكان أن تكون عمليات الأمم المتحدة مدعومة بشكل جيد وأن يكون الدعم المالي قابلاً للتنبؤ على المدى المتوسط.

إن جهود الأمين العام لإصلاح عمليات السلام بحاجة إلى الدعم الكامل. ولا يمكن لأي عنصر من هذه العناصر أن يكون رهينة للقيود المالية والإدارية. وتعتمد حياة حفظة السلام وكذلك حياة الأشخاص الذين يعيشون في مناطق النزاعات حيث يتم نشر حفظة السلام على ذلك.

في الختام، تتيح عمليات السلام الفرصة للبلدان الصغيرة المساهمة بقوات للإسهام في الجهود العالمية التي تبذلها الأمم المتحدة. والدول الصغيرة، مثل فيجي، توفر أحيانا خبرات تحظى بتقدير كبير، ومهارات شخصية متميزة تزداد الحاجة إليها في عمليات السلام. ويحدوني الأمل في أن تواصل عمليات السلام الترحيب بمشاركة الدول الصغيرة وتقدير الإسهامات والخبرات التي تقدمها لجهودنا العالمية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد كابا (سيراليون): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن ضمن هذه المناقشة بشأن إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر، وعلى عقدكم هذه المناقشة الحسنة التوقيت. وأود أن أثني على الأمين العام لرؤيته بشأن الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأود أيضا أن أشيد بالسيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الشاملة بشأن إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتعترف سيراليون مع التقدير بخطة الأمين العام للإصلاح بشأن إدامة السلام بجميع جوانبه. ونؤيد مبادرة الأمين العام بشأن العمل من أجل حفظ السلام، ونود التذكير بأن سيراليون كانت من أوائل الدول التي أيدت إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويظل حفظ السلام أحد أنجع الأدوات المتاحة للأمم المتحدة، لكن نجاحه يعتمد على طائفة من أصحاب المصلحة. إن التزام جميع أصحاب المصلحة بإعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات وإدامة السلام سيعزز فعالية واتساق جهودنا الرامية إلى تعزيز السلام والأمن على الصُعُد الوطنية والإقليمية والعالمية. ويلزم أيضا اتباع نهج مماثل تجاه عمليات حفظ السلام بهدف تحسين أدائها والتحقيق الكامل لأهدافها المحددة في إطار معايير تستند إلى توقعات واقعية.

ويتطلب الطابع المتغير لتحديات السلام والأمن اليوم أكثر من أي وقت مضى التزامنا الجماعي بالعمل بصورة تعاونية من أجل تحقيق عالم أكثر سلاما وأمنا. وفي هذا الصدد، لا مغالاة في التشديد على أهمية إسهام حفظ السلام في بناء السلام وإدامته، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز التنمية المستدامة. بيد أنه إذا أُريد لحفظ السلام أن يكون أكثر فعالية وكفاءة، فيجب علينا زيادة الاستثمار في معالجة العوامل المحركة للنزاع، واستخدام صنع السلام والدبلوماسية الوقائية. ومن شأن ذلك تعزيز اتساق عمليات حفظ السلام وفعاليتها، وتحسين قدرتها على إنجاز الولايات المنوطة بها على نحو فعال، في إطار ستراتيجيات خروج واضحة.

ونلاحظ مع ذلك أن لدى أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة عموما آراء متباينةً بشأن عدد من المسائل المتصلة بحفظ السلام. وقد تجلى ذلك في عدم تمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/AC.121/2019/L.3) في دورتها الأخيرة المعقودة في شباط/فبراير وآذار/مارس نتيجة لاختلافات موضوعية، ولا سيما فيما يتعلق بطرائق تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام.

ويحدونا الأمل في أن توفر هذه المناقشة فرصة للتقييم بعد مرور سنة على إعلان الالتزامات المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لأعضاء المجلس تحديد المجالات التي يلزم فيها اتخاذ مزيد من الإجراءات، ووضع خطة للوفاء بالالتزامات على مستوى المجلس وعلى المستوى الثنائي. وبمناسبة هذه الذكرى السنوية الأولى لإعلان التزاماتنا المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أود أن أدعو هذا الجهاز، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة عموما وجميع الجهات المعنية إلى بناء الشراكات وتعزيزها من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في جهودها في مجال حفظ السلام.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد ستيفانيلي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نعرب عن تقديرنا للدعوة إلى عقد هذه الجلسة، ونغتنم هذه الفرصة لنتمنى لكم، سيدي الرئيس، ولفريقكم كل النجاح في رئاستكم لمجلس الأمن خلال الشهر الحالي. وقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام لاكروا، ونود أن نشيد به وبالأمانة العامة بأسرها على جهودهما الدؤوبة في دعم عمليات حفظ السلام.

وفي عالم اليوم المتسم بالسيناريوهات الأمنية السريعة التطور، لا يزال حفظ السلام أداة قوية تحت تصرفنا لمنع نشوب النزاعات واحتوائها وحلها، بينما يوفر إسهاما بالغ الأهمية في جهودنا الجماعية والشاملة الرامية إلى استعادة السلام وإدامته. وبصفة إيطاليا أكبر مساهم بأفراد من ذوي الخوذ الزرق ضمن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وأحد الداعمين الماليين الرئيسيين لحفظ السلام، فإنها تدرك بشكل خاص التحديات التي تواجهها عمليات حفظ السلام اليوم.

وقد أيدت إيطاليا منذ البداية إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي تدعم حاليا الأمانة العامة بصفتها رائدة في مجالات مواضيعية متعددة من الإعلان. والجهود التي تبذلها الأمانة العامة، إلى جانب تلك التي تبذلها الدول الأعضاء، من أجل تحديد الثغرات في عمليات حفظ السلام، هي أحد الأمثلة الإيجابية على الحوار المثمر الذي يتعين أن نجريه بين جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، لتحقيق التآزر واتباع أفضل الممارسات. ونود أن نركز على خمسة جوانب أساسية للأداء.

أولا، يتسم التدريب السابق للنشر والتدريب في البعثات بأهمية بالغة. إذ يزود حفظة السلام بأحدث الخبرات والمعايير المهنية والأخلاقية العالية وإجراءات العمل الموحدة. ولدى إيطاليا سجل باهر في تدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لأغراض عمليات حفظ السلام، وهي على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم مساهماتها. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر الدور الذي يضطلع به مركز الامتياز لوحدات شرطة تحقيق الاستقرار في فيتشينزا، الذي يشارك بالفعل في تعاون مثمر جدا مع إدارة عمليات حفظ السلام.

ثانيا، يتعين علينا العمل معا لزيادة عدد النساء وتعزيز دورهن في الميدان، وتعزيز المنظور الجنساني بين صفوف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة من خلال التدريب الموجه.

ثالثا، علينا كفالة أن نواصل تزويد عمليات حفظ السلام بأفضل القوات والمعدات وأجودها وبعناصر التمكين المناسبة. وذلك هو السبيل الأفضل لتحسين أداء عمليات حفظ السلام، مع كفالة حماية المدنيين، فضلا عن سلامة وأمن حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني. وفي هذا السياق، تؤيد إيطاليا سياسة الأمين العام بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وهي فخورة بأنها أول المتبرعين للصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

رابعا، ينبغي أن نفكر من منطلق إرث عمليات حفظ السلام. وذلك أمر يجب النظر فيه عند صياغة الولايات، وهو يتطلب التعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والدول المضيفة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وفي السياق نفسه، يجب علينا إعادة توجيه مواردنا إلى القطاعات التي يمكن أن تكفل أداء عملياتنا لحفظ السلام، وفي الوقت نفسه، تفيد الدولة المضيفة بعد انتهاء البعثة. ولهذا السبب ما فتئنا نؤيد بقوة الدعوة إلى إعطاء مزيد من الاهتمام للأثر البيئي لبعثات السلام التابعة للأمم المتحدة. وتتشرف إيطاليا بأنها تشترك مع بنغلاديش في رئاسة فريق الأصدقاء للريادة في مجال الإدارة البيئية في الميدان، الذي يتمثل غرضه الرئيسي في دعم تنفيذ الاستراتيجية البيئية للبعثات الميدانية التي أصدرتها إدارة الدعم الميداني السابقة في عام ٢٠١٦.

خامسا، وكما ذكر وكيل الأمين العام لاكروا، فإن إقامة الشراكات مع المنظمات الإقليمية هي أيضا أمر مهم. وتلتزم إيطاليا، بصفتها عضوا من الأعضاء المؤسِّسين للاتحاد الأوروبي، التزاما كاملا بتعزيز الشراكة وأوجه التآزر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وترحب إيطاليا أيضا بالتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي نأمل أن يؤدي إلى تأمين دعم مالي أكثر استدامة وقابلية للتنبؤ لصالح عمليات السلام الأفريقية.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن أسمى آيات التقدير لجميع الرجال والنساء الذين يدافعون عن قيم الأمم المتحدة في الميدان، ويحققون السلام والأمن، وللذين جادوا بأرواحهم لتحقيق ذلك الهدف على مر السنين. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن خالص تعازينا لحكومة بوركينا فاسو وشعبها بضحايا الهجمات الإرهابية البشعة التي وقعت أمس.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، وممثلي اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، ووكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا، على مشاركتهم في مناقشة اليوم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.